مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد 61 الجزء الرابع يناير 2023
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة

The social outcome of the project to combat violence against women.

دكتور وائل عبد العزيز يوسف عبد العزيز

أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان

الملخص:

استهدفت الدراسة قياس العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، وتحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق هذا العائد، وتحديد مقترحات تفعيله، والتوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال دراسة تقويمية استندت على منهج المسح الاجتماعي الشامل، واستخدمت استبانة للمستفيدين من مشروع مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا وعددهم (364) مفردة، وتوصلت إلى نتائج عديدة من أهمها: ظهر ارتفاع في مستوى أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون، كما ظهر ارتفاع في مستوى الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون، وكذلك ظهر ارتفاع في مستوى مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع، ومنها(المطالبة بتطوير التشريعات القانونية كي تتلاءم مع أشكال العنف الحديثة الموجهة ضد المرأة، تسهيل إجراءات حصول المرأة علي خدمات المشروع، تفعيل دور الإعلام في نشر أهداف مشروع مناهضة العنف ضد المرأة).

الكلمات المفتاحية: العنف، العنف ضد المرأة، مناهضة العنف ضد المرأة، العائد الاجتماعي، المشروع.

Abstract:

The study aimed to measure the social outcomes of the project to combat violence against women, to identify the difficulties facing achieving this outcomes, to identify proposals for activating it, and to reach a proposed planning vision for activating the social outcomes, through an evaluation study based on the comprehensive social survey method, and used A questionnaire was conducted for the beneficiaries of the project to combat violence against women at Minia University, and they numbered (364), and it reached many results, the most important of which are: An increase appeared in the level of the social outcome dimensions of the project to combat violence against women, and the level of difficulties facing achieving the social outcome. For the project to combat violence against women, as well as an increase in the level of proposals to activate the social outcomes of the project to combat violence against women.

Keywords: violence, violence against women, combating violence against women, social outcome, project.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة، فهي تحيط بحياة معظمهن بغض النظر عن السن أو الطبقة الاجتماعية، حيث بات لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات متمثلة في السيطرة على المرأة وانتهاك حريتها وكرامتها، والذي بدوره يؤدي الى خلل في النظام الأسري وبالتبعية خلل في المجتمع ككل.

وذلك لأن وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، كما أن نمو وتقدم أي مجتمع يتوقف على مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل وعلى قدرتهن على التأثير في صنع القرار (بربري، 2013، ص 797)، وتكمن خطورة الظاهرة بأنها ذات نتائج لا تظهر بشكل مباشر عند المرأة، بل أن نتائجها غير مباشرة وهي نتائج مترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة، وغالباً ما يحدث خلل في القيم واهتزاز في نمط الشخصية مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد الى إيجاد أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسياً وعصبياً (عزالدين، 2015، ص 16).

ومن ثم فإن العنف ضد المرأة يمثل أحد أهم المعضلات التي تواجه الجهود الدولية الهادفة لتحسين واقع المرأة في العالم وتمكينها، كما أن مفهوم العنف ضد المرأة لم يعد يقتصر على الأذى الجسدي والنفسي المباشر، إذ أنه توسع ليشمل الحرمان من الحقوق الأساسية ومن وسائل التعبير عن الحقوق والحريات (المجالي، 2018، ص 239).

وهذه الأسباب دعت دول العالم والمنظمات النسائية الحقوقية الى دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة مع بداية القرن العشرين، وعلى رأسها جاءت الأمم المتحدة التي اعتبرت العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز ضدها وانتهاكاً للحقوق الإنسانية للمرأة، وألزم المجتمع الدولي نفسه بحماية حقوق المرأة والمحافظة على كرامتها بمعاهدات وإعلانات متعددة (المتحدة، 2006، ص 18)، كما خصصت الأمم المتحدة عقداً للمرأة منذ عام (1975- 1995)، وشهدت مؤتمرات المكسيك (1975)، وكوبنهاجن (1980)، ونيروبي (1985)، والتي أشارت في توصياتها جميعاً الى النظرة التطلعية والايجابية للمرأة وإزالة كل صور التمييز والتفرقة بين الرجل والمرأة (جنيف، 2002، ص ص 25-28).

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات في كافة المجالات التي تبذلها الحكومات في كافة المجالات، إلا أن الإحصاءات تشير الى أن واحدة من كل خمس نساء على مستوى العالم تواجه بعض أشكال العنف خلال مراحل حياتها، وفي بعض الحالات يؤدي ذلك الى الإصابة أو الوفاه (Organization, 2005, p. 3)، بينما كشف تقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة حجم الانتهاكات الصارخة التي تتعرض لها النساء حول العالم، حيث أشار الى أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال قائماً في جميع أنحاء العالم، ووفقاً للتقرير الذي اعتمد بيانات بين عامي (2005، 2016) في (78) بلداً فإن (19%) من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (15: 49 عاماً) تعرضن لأعمال عنف جسدي أو جنسي من قبل شركائهن الحميميين خلال الأشهر الإثنى عشر التي سبقت التقرير (المـتحدة، 2017)، بينما أشارت دراسة ماكي (Mackey, 2017) الى أنه رغم تناول القانون البوليفي رقم (348) الشامل لضمان حماية خالية من العنف للمرأة، ومنع العنف وحماية الضحايا ومعاقبة

المعتدين، والذي يتناول ستة عشر نوعاً من العنف ضد المرأة بما في ذلك قتل الاناث، إلا أن القانون لا يضمن للمرأة حياة خالية من العنف دون التنفيذ السليم للقانون، والذي يعوقه الافتقار الى التمويل والمسؤولين المتخصصين، وتركيز القانون على العقاب لا المنع، وعدم معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تواجه المرأة، وأضافت دراسة مارتينيز (Martinez, 2020) الى أن التهرب من العقاب في النظامين التشريعي والقانوني، والهياكل الهرمية للجنس والطبقة والعرق، والقيم الوطنية المتغايرة، والفساد قد أعاقت التقدم نحو مجتمع تستطيع فيه المرأة أن تعيش حياة خالية من العنف، وفي نهاية المطاف كشفت نفس الدراسة أيضاً عن الطبيعة المتعددة لأوجه العنف والتي تتمثل في العنف الهيكلي والثقافي/الرمزي والمباشر والحكومي واليومي والسياسي والعنف الجنساني والقانوني، وكيف تتجمع هذه الأشكال المختلفة من العنف وتؤثر على تنفيذ وإنفاذ القوانين المتعلقة بالعنف.

وبالنسبة للمجتمع المصري فقد أشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وفقاً لنتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف الاجتماعي ضد المرأة في الفئة العمرية (18- 64) بمصر عام 2015، بأن نسبة (34.1%) من النساء اللاتي سبق لهن الزواج تعرضن لعنف بدني أو جنسي من قبل الأزواج، بجانب تعرض نحو (89.5%) من النساء للختان، بينما بلغ نسبة (1.5%) من النساء اللاتي تعرضن لعنف بدني وجنسي علي يد أفراد العائلة والبيئة المحيطة منذ بلوغهن، بالإضافة الي زواج أكثر من ربع النساء المصريات بنسبة (27.4%) قبل بلوغهن (18 سنة)، كما أشارت نتائج المسح أيضاً الى أن نحو (6.6%) من النساء المصريات تعرضن للتحرش في المواصلات العامة، بجانب تعرض نحو (9.6%) منهن للتحرش في الشارع، وذلك خلال ال (12 شهراً) السابقة للمسح (الاحصاء، للسكان، و للمرأة، 2015، ص ص 51-99).

وعلى الرغم من كل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أكدت علي الحقوق الإنسانية للمرأة وأدانت التمييز والعنف ضدها، إلا أن المرأة المصرية لا تزال تعاني من العنف الموجه ضدها بكافة أشكاله سواء كان العنف الجسدي أو النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجنسي، ولعل ذلك ما أكدت عليه العديد من الأدبيات السابقة، حيث بينت دراسة أحمد (2017) أن العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة شاملة مست جميع النساء باختلاف أعمارهن وثقافتهن وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، وأخذت أشكالاً متعددة وبالخصوص العنف النفسي والعنف الجسدي، كما جاءت نتائج دراسة المساعد (2018) بأن الأطفال باختلاف نوعهم الاجتماعي هم الفئات الأكثر عرضه للعنف بنسبة بلغت (33.77%) يليهم الزوجات بنسبة (29.25%) ثم الفتيات بنسبة (27.17%)، ويمارس الأب العنف بنسبة تقارب (37%) يليه الأم بنسبة (28%) ثم الأخ بنسبة (10%)، كما أشارت نفس الدراسة الى أن أشكال العنف تتراوح ما بين الضرب، المنع أو التهديد بالمنع من التعليم أو العمل، التحرش الجنسي، عدم أخذ الرأي في الزواج أو المنع من الزواج أو التزويج المبكر، الشتم والتحقير، والاستيلاء

على الراتب أو الميراث والحبس أو المنع من الخروج، وقد اتفقت معها دراسة محمود و محمد (2016) وزادت الإذلال والتهديد بتعدد الزوجات والتهديد بنزع الأطفال والتهديد بالطلاق، في حين توصلت دراسة علي (2011) الى أن أكثر الأشخاص ممارسة للعنف الجسدي هو الأب، يليه الأم ثم الأخ، وأن الفتاه التي يتم ممارسة العنف الجسدي ضدها من قبل أفراد الأسرة هي الأكثر تقبلاً للعنف من قبل الزوج، بينما أضافت دراسة إسماعيل (2020) أن حرمان المرأة من بعض الوظائف وتفضيل الرجل عليها يعد شكلاً من أشكال ممارسة العنف ضدها في مجتمعاتنا العربية، مما ينتج عنه حرمانها من بعض حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما خلصت أيضاً الى أن أكثر أنواع العنف الممارس ضد المرأة شيوعاً في المجتمعات العربية، هو العنف اللفظي، النفسي، الجسدي والاقتصادي، وفي حين أظهرت دراسة بنتلي (Bentley, 2019) أن العنف العاطفي هو أكثر أشكال العنف يليها الاقتصادي والجسدي والجنسي.

ورغم المكانة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي وصلت اليها المرأة والمناصب التي شغلتها سواء كانت بسيطة أو مرموقة داخل أجهزة الدولة، والقوانين التي وضعت لحمايتها داخل وخارج الأسرة إلا أنها مازالت تعاني من مختلف الاساءات في مجتمع يناشد بالمساواة والحرية والديمقراطية بين الجنسين وهذا ما خلصت إليه دراسة كشرود (2017)، وأكدت عليه أيضاً دراسة بدوي (2017) حيث أشارت الى أن المرأة المعنفة تتعرض للعنف الجسدي، الصحي، الاجتماعي، الاقتصادي، النفسي واللفظي، وأن العنف الاجتماعي يمارس بدرجة عالية جداً وأقلهم العنف الصحي، كم أن المرأة في الفئة العمرية من (25- 35) سنة من أكثر الفئات العمرية تعرضاً للعنف، وأشارت أيضاً أن المرأة الأقل تعليماً تتعرض للعنف أكثر من غيرهن من المتعلمات، بينما اختلفت عن ما سبق دراسة كامل، ماجد، يوسف، غالب، وسعد (2017) في أن العنف النفسي أكثر شيوعاً من العنف البدني أو الجنسي حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي في أي وقت مضى (42.5%)، وأن النساء الأميات أكثر عرضة للعنف البدني على يد أزواجهن بنسبة تقارب (37%)، بينما اتفقت الدراسة الحالية مع السابقة في أن النساء الحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى أقل نسبة للتعرض للعنف الزوجي بكل أنواعه، كما أشارت أيضاً نفس الدراسة الى أن الأب غالباً ما يكون هو مرتكب العنف البدني ضد المرأة وذلك حتى بلوغها (18 سنة).

كما توصلت دراسة محمد وعبدالله (2004) الى أن تعرض المرأة للعنف الجنسي وضربها أو معاملتها بقسوة وسبها وخدش حيائها لفظياً من أكثر المواقف عنفاً ضد المرأة يليها خيانة زوجها لها، ومنعها من زيارة أهلها وحرمانها من الترقي والتضييق عليها مادياً، بينما أوضحت دراسة رزق (2017) أن أنواع العنف الذي تتعرض له الزوجة يأتي في المرتبة الأولى كل من العنف الجسدي والنفسي واللفظي ويليهم العنف الاقتصادي في المرتبة الثانية، أما في المرتبة الثالثة فيأتي العنف الجنسي والذي يعد من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض

له الزوجة إلا أنه يبقى في طي الكتمان، وزادت دراسة الدوي (2016) علي ما سبق أن أشكال العنف قد اتخذت مظاهر عدة تراوحت بين العنف المادي، العنف الجسدي والعنف المعنوي والنفسي، هذا بالإضافة الى العنف الممتد الى أهل الزوجة، والذي يتخذ مظاهر متعددة أيضاً تتراوح بين السب والقذف وتوجيه الإهانات المعنوية واللفظية.

بينما أظهرت نتائج دراسة كريم (2018) أن العنف الثقافي كأحد أشكال العنف ضد المرأة والذي يتمثل في الموروثات الشعبية المؤيدة للذكورة بأنه أكثر أشكال العنف شيوعاً، حيث يتم تفضيل الذكر عن الأنثى سواء على صعيد التعليم أو الرعاية الصحية أو حرية الحركة وغيره لتمتد الى المؤسسة الدينية لترسيخ مفهوم مغلوطاً لقوامة الذكر على الأنثى، حيث أن المعتقد الشعبي ذو قيمة عالية ومؤثره على سلوك الأفراد، فالعادات والتقاليد السائدة والموروثة ترسم للرجل دوراً يتمكن من خلاله فرض سيطرته على المرأة، كما تضع المرأة في قالب المستقبل السلبي لكل ما يصدر عن الرجل، في حين أوضح تقرير البنك الدولي (Bank, Last Updated.Sep.25.2019) عن الممارسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة ومنها ختان الإناث، هذا النوع من العنف الممارس ضد المرأة / الفتاه الذي يجمع بين كونه عنفاً جسدياً ونفسياً يتأسس على عادات وتقاليد متوارثة، تعتمد تشويه جسد الفتاه بداعي المحافظة على عفتها وطهارتها، دون وعي بمدى الضرر المركب الذي يصيبها حاضراً ومستقبلاً، بينما أظهرت دراسة القحطاني (Alqahtani, 2019) أن جرائم الشرف هي شكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس التي تحدث ضد المرأة تحت يد الأسرة.

وبالنسبة للمرأة المصرية فقد بينت دراسة محمد (2012) تعرضها بشكل عام للعديد من مظاهر العنف في أماكن العمل، وإن اختلفت طبيعة العنف وشدته باختلاف صفات المرأة العاملة (كالعمر - خبرة العمل – المستوى الإداري – طبيعة قطاع العمل)، كما أظهرت نتائج دراسة سلامة، اللبان، القليني، وملك (2020) الي أن المجتمع المصري أصبح يعاني من ظاهرة التحرش ضد المرأة بشكل كبير في الوقت الحالي، وبشكل ملحوظ أكثر مما كانت في السنوات الماضية، والذي يرجع الى وجود خلل في منظومة القيم بالمجتمع المصري، كما أن أغلب الفتيات في الفئة العمرية بين (20- 30) سنة أكثر تعرضاً للتحرش الجنسي بالمجتمع المصري، في حين جاءت أبرز نتائج دراسة الحياصات (2016) أن أكثر نسبة للمتعرضات للعنف من ذوي الدخل المتدني، وأن أكثر النساء اللواتي يتعرضن للعنف متزوجات من أزواج دخلهم متدني، كما جاءت نتائج دراسة كريم (2016) لتؤكد أيضاً على أن ربات البيوت واللاتي لا يوجد عمل لأزواجهن هن أكثر الفئات تعرضاً للعنف عن باقي الفئات.

مما سبق يتضح أن العنف ضد المرأة بشكل عام لا يرتبط بالإيذاء الجسدي فقط، بل تتعدد أنواعه كالعنف النفسي، الصحي، الجنسي، المادي، المعنوي...الخ، وأيضاً لا يقتصر على الأسرة، بل شمل المجتمع ككل، بل

وأصبح أيضاً في العالم الافتراضي وهذا ما أكدت عليه دراسة لاسكوفتسوف (Laskovtsov, 2020) حيث أشارت بأن هناك شكل آخر من أشكال العنف والذي يحدث في السياقات الرقمية والانترنت والذي يحدث بها تمييز بين الجنسين من خلال غرف الدردشة عبر الانترنت والتي بدورها ترسخ المواقف المؤيدة للعنف ضد المرأة كالقمع والاستحقاقات الجنسية.

ورغم تعدد مظاهر وأشكال العنف ضد المرأة إلا أنه لا يمكن حصر أسبابه حيث تعددت الأسباب المؤدية للعنف فنجد منها أسباب قد تعود للمرأة نفسها، أو اسرتها أو زوجها أو المجتمع المحيط، وهذا ما أكدت عليه العديد من الأدبيات السابقة ومنها دراسة الرديعان (2008) والتي بينت أن من أسباب العنف تمسك المرأة برأيها، وكثرة متطلباتها المادية، وعدم طاعتها للزوج أو الولي، وبسبب الفروق الفردية بين الجنسين، وسيادة منظومة قيم اجتماعية تبرر العنف ضدها، بالإضافة الى ضعف أنظمة الحماية وصعوبة وصول الضحايا الى الأجهزة الضبطية وعدم توفر مراكز ارشاد أسري، واحجام المرأة عن طلب المساعدة ممن حولها، هذا وقد اتفقت دراسة ديف (Dave, 2013) مع ما سبق في أن من أسباب عدم تعاون المرأة المعنفة في الإفصاح عن أشكال العنف هو خوفها من رد فعل المجتمع الذي غالباً ما يقوم بإلقاء اللوم على المعنفة، كما بينت دراسة جول (GÜL, 2013) أن أنماط الفقر والعنف تعمل بطريقة متشابكة بالنسبة للنساء الفقيرات، ومن ثم يصبح اعتماد المرأة وخاصة الفقيرة على الرجال مدى الحياة بسبب تحمل مسؤوليات الرعاية، ونقص الدخل، والتعليم، وقلة فرص العمل اللائقة، وبالتالي غالباً ما لا يكون للمرأة رأي في تحديد حياتها، مثل هذه التبعية هي نفسها عامل مساهم رئيس في عنف الذكور ضد المرأة، الى جانب ذلك فلا يبدو أن الجهود المبذولة لزيادة عمالة الإناث قد خففت لا من فقر المرأة ولا من العنف ضدها وذلك بسبب الظروف السيئة في سوق العمل، بينما كشفت دراسة الدرايسة (2015) أن من الأسباب الرئيسة لظاهرة العنف ضد المرأة عدم توفر جو من الحوار والنقاش داخل بناء الأسرة، كما ويعتبر حب الرجل للسيطرة ونظرته الدونية للمرأة سبباً آخر، لذا فالعنف عامة وضد المرأة خاصة كما رأت دراسة عبد العزيز (2010) ما هو إلا نتاج لانفعالات عدوانية، وأعراض اكتئابيه، وانخفاض في تقدير الذات.

وفيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالزوج وانتشار العنف ضد المرأة فقد كشفت دراسة الشرع و قازان (2017) بأن انخفاض المستوى التعليمي لدى الزوج وتدني مكانته الاجتماعية تؤثر في سلوكياته للميل الى العنف في تعامله مع زوجته، كما أوضحت الدراسة أن سكوت المرأة على الإساءة والعنف الموجهان لها من الزوج هو السبب الأساسي في إكساب العنف شرعية بين الرجال، وكذلك خوفها من الطلاق ونظرة المجتمع السلبية للمطلقة وحرصها على أطفالها ومستقبل اسرتها من التفكك، وقد اتفقت دراسة مع الدراسة السابقة في أن انخفاض المستوى التعليمي للزوج هو أحد الأسباب الرئيسة لانتشار العنف، وأضافت أسباب أخرى كانعدام

المستوى الخلقي للزوج أو لأنه سلوك موروث عبر الأجيال، كما كشفت دراسة محمود و محمد (2016) أن أهم أسباب العنف هي عدم ثقة الرجل بالمرأة والشك في نواياها، الخوف من الزوج، ضعف التوجهات الدينية، العنف بدون سبب، خضوع وسكوت المرأة للرجل، ضعف شخصية الرجل، التهديد بالحرمان من الأطفال، عدم تقدير المسئولية من الرجل والشعور بالفراغ، بينما أضافت نتائج دراسة علي (2011) أن الأسباب المادية تأتي على قمة الأسباب لممارسة العنف الزوجي ضد المرأة.

وفيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالأسرة وانتشار العنف ضد المرأة فقد كشفت نتائج دراسة عبد المجيد (2015) بأن ظاهرة العنف ضدها ترتبط بالعادات والتقاليد المتوارث التي تفرق الى حد كبير بين الرجل والمرأة، وعادة ما تضع المرأة في درجة أدنى، ومن ثم تكون المرأة هدفاً مباشراً لتسلط الرجل أو هدفاً غير مباشر من خلال ممارسته العنف ضدها بشقيه المادي والرمزي، كما أكدت دراسة سانز_ باربيرو، ناتاليا، فيفيس (Sanz- Barbero, Natalia, & Vives- Cases, 9 Octoper 2019) على أن الإساءة في الطفولة تزيد من احتمالية التعرض للعنف وتقبله في أي مرحلة من مراحل الحياة، وقد اتفقت دراسة علي (2011) مع الدراسة السابقة في أن الفتاة التي تم ممارسة العنف الجسدي ضدها من قبل أفراد الأسرة هي الأكثر تقبلاً للعنف من قبل الزوج، بينما خلصت دراسة سيويل (Sewell, 2018) الي أنه مع تناقص عدم المساواة بين الجنسين، وزيادة المساواة بين الجنسين، سينخفض العنف ضد المرأة والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالمجتمع وانتشار العنف ضد المرأة فقد كشفت نتائج دراسة رمزي وسلطان (2000) أن النظرة النمطية لدور المرأة التقليدي، وفي إطار تنشئتها المجتمعية تنشئة تدعو الى الإذعان والسلبية، من خلال هذه المنظومة المجتمعية يتم اغفال السلوك العنيف ضد المرأة وادراجه في إطار الممارسات اليومية العادية، ليستوي في ذلك ما إذا كانت تلك الممارسات تتعلق بالإيذاء الجسمي أو النفسي أو المعنوي، أو تتعلق بالإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ومن سلطة اتخاذ القرار، كما أرجعت دراستا كلاً من برنال (Bernal, 2009)، ودراسة زرزور (Zarzour, 2019) الي وجود ارتباط بين التعرض للضرب والعنف وقبول المرأة للإيزاء الي القيم الثقافية والتنشئة الاجتماعية السائدة، وأكدت على ذلك أيضاً دراسة كريم (2018) والتي كشفت أن العنف ضد المرأة ينبع أساساً من الموروث الثقافي والديني ومنظومة القيم والعادات والتقاليد المترسخة في ذهن ووجدان الرجل، والمتوارثة جيلاً بعد جيل، بالإضافة الي تنازل المرأة عن حقوقها تحت ضغط الأهل مما يرسم للرجل دوراً يتمكن من خلاله فرض سيطرته على المرأة، ومن ثم تضع المرأة في قالب المستقبل السلبي لكل ما يصدر عن الرجل، بينما أضافت دراسة سلطان، راشد، هلال، وأحمد (2015) أن من الأسباب أيضاً التي تدفع الرجل الى ممارسة العنف ضد المرأة هو الفهم الخاطئ للآيات الدينية، والعصبية الشديدة، والفقر، في حين أشارت دراسة سعد (2015) الى أن العنف الموجه ضد المرأة في المؤسسات

الحكومية والخاصة هو عنف خفي، يتمثل في النظرة الدونية للمرأة، والايماءات والإشارات الجنسية تجاهها، ومن ثم فالعنف المجتمعي كما أشارت اليه دراسة مزازا، أوفرستريت (Mazza & Overstreet, 2003) يعد عاملاً رئيساً في تعاظم مشكلات الصحة النفسية لدى المرأة، وأن قلة التوعية بأساليب الوقاية يعد من الأسباب الرئيسة التي تؤدي الى انتشار ظاهرة العنف المجتمعي.

نستنتج من كل ما سبق أن العنف تتداخل فيه عوامل منها ما هو نفسي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي وصحي.... الخ، كل هذه العوامل تؤدي بالفرد الى ارتكاب العنف، كما أنه يمكن لأحد هذه العوامل فقط أن يكون سبباً لممارسة العنف سواء نحو الذات أو نحو الآخرين.

ومهما اختلفت وجهات النظر حول العنف، ومهما كانت الأسباب فإن المرأة تتعرض للعنف بشتى صوره، سواء كانت هي السبب أو الزوج أو الأسرة أو المجتمع، ومن ثم يتولد لديها آثار نفسية وصحية واجتماعية تعرقل من تقدمها واستمرارها في ممارسة أنشطتها الحياتية، وهذا ما أكدت عليه العديد من الأدبيات السابقة كدراسة القرشي (2009) والتي أشارت الى أن للعنف الأسري ضد المرأة آثاراً متداخلة ومتشابكة، وتشكل خطراً فعلياً وجسمياً يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع على حد سواء، بينما أشارت دراسة الطملاوي (2013) في نتائجها أن أهم الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة هي انخفاض الشعور بالقيمة والشعور بالإجهاد، كذلك إهمال الزوجة لمتطلبات الزوج والأبناء وامتهان آدمية وإنسانية المرأة وفقدان الإحساس الوجداني تجاه الزوج والأبناء، كذلك فقدان الثقة بالنفس والشعور بالدونية والشعور الدائم بالخوف وعدم حماية الأبناء، وهذا ما أكدت عليه دراسة أكيوز، شاهينر، وبكير (Akyuz, Sahiner, & Bakir, 2008) حيث أشارت أن النساء اللاتي لديهن مشاعر سلبية مثل الخوف والطاعة العمياء هن أكثر عرضة للعنف، وفي هذا الشأن أيضاً أوضحت دراسة محافظة والعواوده (2011) أن النساء اللاتي تعرضن للعنف الأسري والعنف المجتمعي والعنف الوظيفي يؤكدن أن هذا العنف الممارس ضدهن يؤدي الى عدم قدرتهن على العمل والإبداع والتركيز، بالإضافة الي ضعف الإنتاجية والكفاءة، والى تركهن للعمل، ويؤدي أيضاً الى إصابتهن بالأمراض النفسية والجسدية وتعرضهن للاكتئاب، والتأثير في علاقاتهن الاجتماعية، فتقل لديهن هذه العلاقات أو يحرمن منها.

كما كشفت دراسة محمود ومحمد (2016) أن هناك بعض الآثار السلبية المترتبة على العنف ضد المرأة ومنها انخفاض تقدير الذات، الخوف المستمر، الاتكالية، الشعور بالإهانة، عدم شعور المرأة بالأمان، والشعور بنقص الكفاءة والضغط النفسي، وضعف الثقة بالنفس، الشعور بالذنب والقلق والانطوائية، بالإضافة الى لوم المرأة المعنفة نفسها لحدوث العنف، العدوانية، نقص الإحساس بالمسئولية، الشعور بالدونية، الخجل، عدم القدرة على تربية الأبناء تربية سليمة، جروح وكسور وعاهة مستديمة تسبب لها عقدة وآثار نفسية تبقى عالقة معها

لسنوات طويلة، وأضافت دراسة أحمد (2017) عواقب سلبية أخرى ناتجة عن العنف تعود على الأطفال وبقية أفراد الأسرة الآخرين كالتسرب من التعليم وتعاطي المخدرات والسرقة وارتكاب العنف وغيرها، وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية فقد أشارت نتائج دراسة عز الدين (2015) أن الجانب الاقتصادي والمشكلات المادية لها تأثير كبير على المرأة المعنفة أسرياً وعلى حياتها وعلى أسرتها وأن قلة الموارد المالية بالنسبة لها هي التي تجعلها تستمر في الحياة الزوجية مع الطرف الآخر (الزوج) الذي غالباً ما يكون هو القائم بالعنف.

مما سبق يتضح لنا أن العنف ضد المرأة له آثار لا تقتصر فقط على المرأة أو اسرتها، ولكن أيضاً على المجتمع ككل، ومن ثم فإن مواجهة العنف وآثاره في المجتمع المصري على هذا النحو يتطلب تضافر جميع الجهود لمواجهة مظاهره، وذلك من خلال تبني استراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى للحد من جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة وهذا ما أكدت عليه العديد من الأدبيات السابقة كدراسة ديف (Dave, 2013) والتي أشارت الى أهمية مواجهة هذه الظاهرة من خلال العمل على مستويين المستوى الأول هو تغليظ العقوبات علي هذه الجرائم، والمستوى الثاني هو العمل على تعديل مكونات البناء الاجتماعي الذي لا يدعم النساء المعنفات بالشكل الكافي، ومن ثم ضرورة توعية المجتمع بصورة أكثر فعالية بحيث يتم مواجهة الصور النمطية ثقافياً والمواقف السلبية تجاه المرأة، وينبغي أن تمتد مثل هذه الجهود عبر جميع البرامج التعليمية والوقائية، متضمنة رسائل تستهدف الأطراف المعنية المختلفة بمن في ذلك القيادات المجتمعية والدينية وممثلو الاعلام والأطراف الأخرى وهذا ما أوضحته دراسة عز الدين (2015)، واتفقت معها دراسة بوزينة (2019) حيث توصلت الى ضرورة نشر ثقافة مناهضة العنف ضد المرأة وآليات حمايتها وتعزيز سبل الحماية عن طريق ادراج قواعد حماية المرأة من العنف بكافة أشكاله ضمن النظام التعليمي الرسمي، وتشجيع المجتمع المدني بنشر برامج توعية وتكوينية للمرأة عن كيفية التعامل مع حالات العنف التي تتعرض لها.

كما رأت دراسة عبد العزيز(2010) ضرورة تصميم برامج ارشادية تدخلية لتقديم المساندة النفسية للمرأة المعنفة وعقد ندوات توعية لجميع قطاعات المجتمع تهدف الى إعلاء قيمة المرأة، بينما توصلت دراسة الريماوي وأحمد (2017) الى أن تعزيز الثقافة الجامعية التي تشجع على الغاء العنف الممارس ضد المرأة، وذلك بعمل ورش عمل يختبرون فيها جمال الحياة الأسرية حينما يتم التعامل فيما بينهم على أسس إنسانية بعيدة عن الثقافة الذكورية السائدة، وأضافت دراستي كلاً من بلانس (Blance, 2009)، وبوريل (Burrell, 2019) أهمية مشاركة ومساهمة الرجل في انهاء العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الموجه من الرجال للمرأة، والعمل معهن لرفع وعيهن.

وبناء على مطالعة الأدبيات وما تقدم من معطيات نظرية يتضح لنا أنه على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه المرأة، إلا أنها ما تزال تواجه أشكال من العنف والتمييز، ومن ثم تواجه المرأة المصرية كثير من

التحديات يأتي على رأسها قضية العنف ضدها، والتي تكمن خطورتها في أن آثارها لا تظهر على المرأة وحدها، بل تمتد للأسرة والمجتمع بصفة عامة، لذا حظيت قضية العنف ضد المرأة مؤخراً باهتمام العديد من الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، وتأسيساً على ذلك فيعتبر مشروع مناهضة العنف ضد المرأة من أهم آليات الدولة المصرية لمواجهة هذه القضية؛ والذي يستهدف القضاء على كافة أشكال العنف الذي تعرضت وتتعرض له كافة السيدات بالمجتمع المصري.

ومن هذا المنطلق، فإن حساب الأثر الاجتماعي للمشروع؛ يحدد المؤشرات والنقاط القوية والمهمة التي تساعد مختلف أجهزة الدولة المعنية بالقضية على تحسين كفاءة اتخاذ قرارات أفضل بشأن تأثير المشروع على المجتمع، بالإضافة الى التركيز على أهم التحديات سواء الاجتماعية منها أو الثقافية، أو السياسية، أو النفسية، أو التشريعية .... الخ، لذا يجب الأخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة حيث يعد مؤشر هام يظهر ما يقدمه المشروع من عائد للمستفيدات. ونظراً لاهتمام الباحث بمعرفة المردود الاجتماعي لهذا المشروع، فقد أمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في: **ما مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة؟**

ثانياً: أهمية الدراسة:

1. زيادة الاهتمام الدولي والمحلى بقضايا ومشكلات المرأة عمومًا والمرأة المعنفة خصوصًا مما جعل هذه القضايا تأخذ مكانة متميزة في سلم الأولويات على هذين المستويين.
2. تنامى ظاهرة العنف ضد المرأة وما ينتج عنها من آثار ومشكلات تؤثر مستقبلاً على أمن وسلامة المجتمع.
3. الاهتمام بالمرأة بوجه عام والمرأة المعنفة بوجه خاص وتحقيق القضاء على كافة أشكال العنف ضدها له جزء من الاهتمام بالواقع والمستقبل لأي مجتمع يتطلع للتقدم.
4. خطورة الظاهرة في شموليتها وفي تعدد أشكالها وما لها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية وأخلاقية، مما يعني أهمية دراستها وتحليلها للوصول إلى الحلول الممكنة في ظل التغيرات التي يعيشها المجتمع.
5. دور المنظمات الحكومية والأهلية في مواجهة قضايا ومشكلات المجتمعات وتقويم هذا الدور دوريًا يسمح بتحديد جوانب القوة والقصور ووصف إمكانات التطوير والتعديل حتى لا تضيع جهود وموارد هذه المنظمات.
6. دور مهنة الخدمة الاجتماعية في رصد المشكلات والظواهر المجتمعية وأسبابها وتأثيراتها وجهود مواجهتها، ومنها مشكلة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال البرامج التي تستهدف مناهضة العنف ضد

المرأة بما يساهم في تعديل وتطوير السياسات المستقبلية والخطط والبرامج والأساليب المرتبطة بتحقيق حمايتهن من العنف.

7. قد تساهم الدراسة ونتائجها في إمداد المنظرين والتطبيقيين بمداخل ونماذج أو آليات أكثر فعالية في قياس عائد برامج مناهضة العنف ضد المرأة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

(1) قياس العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

(2) تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق عائد برامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

(3) تحديد مقترحات تفعيل برامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

(4) التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لزيادة عائد برامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

رابعاً: فروض الدراسة:

(1) الفرض الأول: "من المتوقع أن يكون مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة مرتفعاً":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال أهداف المشروع والمتمثلة في الأبعاد التالية:

1. تنمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة.

2. القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

3. إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة.

4. تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة.

5. تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة.

6. تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع.

(2) الفرض الثاني للدراسة: "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً للنوع فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

(3) الفرض الثالث للدراسة: "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لطبيعة الكليات فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

(4) الفرض الرابع للدراسة: "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

خامساً: مفاهيم الدراسة:

أ: مفهوم العائد الاجتماعي: حيث يعرف العائد لغوياً بأنه: ما يعود من ربح على المشترك في عمل ما (مجمع اللغة العربية، 1994، صفحة 439)، كما يشير أيضاً الى النتائج الواضحة أو المدركة عن شيء ما (Webster's, 1981, p. 135)، وينظر اليه أيضاً على أنه كل الفوائد المتحصل عليها من إنفاق الحكومة أو هيئة ما على الخدمات المدنية والاجتماعية (Webster Seventh, 1999, p. 1077). ويعرف العائد أيضاً على أنه كل ما يكتسب الناس من معارف وما استطاعوا تنمية من مهارات وما حققوه من نمو ونضج، وما تبنوه من قيم واتجاهات صالحة، وكذلك ما أدخله المشروع في المجتمع من أنشطة جديدة اقتصادية واجتماعية وقيم وتقاليد جديدة وتحسين معدلات التنمية من خلال التأثير في المتغيرات الخاصة (هاشم، 1995، ص10). وانطلاقاً من أن العائد يعني الأثر أو الآثار فإن دائرة المعارف العلمية قد حددت الآثار الاجتماعية على أنه العملية المرتبطة بتحديد النتيجة المستقبلية المرتبطة بالأفراد، المنظمات والنظام الاجتماعي (Miarhi & Chief, 2008, p. 42).

بينما يعرف العائد الاجتماعي بأنه طريقة لتقويم الأعمال العامة وبرامج الحكومة حيث لا توجد معايير تجارية خالصة أو معايير سياسية خالصة يمكن على أساسها اتخاذ القرار (المهدلي، 2001، ص263)، كما يعرف أيضاً العائد الاجتماعي من الناحية الاجتماعية يتصل بالمجتمع أو الرفقة أو العشيرة أو باشتراك أفراد المجتمع والميل الى علاقات الصداقة وكذا الشعور بالانتماء المتبادل، وهو ما يكتسبه الناس من معارف، وما يستطيعوا تنميته من مهارات وما يحققوه من نمو، وما يتبنوه من قيم واتجاهات جيدة، وكذلك ما يمكن أن يدخله المشروع من أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية جديدة (احمد، 2004، ص302).

ومن ثم فإن قياس العائد الاجتماعي هو أحد الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم البرامج والمشروعات واختيار القرار المناسب عند اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات والخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية (خليفة، 1992، ص260)، وعليه فإن قياس العائد يساعد عــلى (Grinnell, 2005, p. 312):

1. تحديد مدى تحقيق الأهداف.
2. تحديد أساليب النجاح والفشل.
3. تعلم المبادئ الكامنة وراء برنامج ناجح.
4. توجيه البرنامج أو المشروع بأساليب فنيه تزيد من فعاليته.
5. يعيد تحديد الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف البرنامج أو المشروع.

وبناء على ما سبق نجد أن من أهم مؤشرات نجاح البرامج والمشروعات الاجتماعية ما يلي (أبوالمعاطي، 2010، ص95):

المؤشر الأول: أن يوفر البرنامج أو المشروع عائد اجتماعي واقتصادي للمستفيدات منه.

- ويتمثل العائد الاقتصادي في: زيادة مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل القومي والدخل الفردي للمستفيدات من البرنامج والمشروع.
- بينما يتمثل العائد الاجتماعي في: زيادة وعي أفراد المجتمع بالقضايا التي تهمهم، وتحقيق التضامن الاجتماعي داخل المجتمع وزيادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، الى جانب تعميق الديمقراطية والتعاون بين سكان المجتمع لمواجهة مشكلاته.

المؤشر الثاني: أن يساهم المشروع أو البرنامج في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التي يتضمنها وتقدم لأفراد المجتمع، وهذا يعني حصول أفراد المجتمع على فرص متساوية وفعلية وتوفر تكافؤ الفرص مع كفالة الحقوق الأساسية في الحصول على الرعاية والخدمات، ووفقاً للاحتياجات الحقيقية وتذويب الفوارق وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات دون تفرقة بين المستحقين وحماية الطبقات غير القادرة على تحمل أعباء جديدة.

ويقصد بالعائد الاجتماعي في البحث الحالي: أنه المردود أو الأثر الإيجابي الذي يعود على الفتيات والفتيان الجامعيين والمرأة المعنفة نتيجة تلقيهم خدمات وبرامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة أو انضمامهم ومشاركتهم في البرامج التي يقدمها المشروع، وبما يحقق لديهم استقرار وثقة بأنفسهم.

وسوف تستند الدراسة الحالية على نموذج تحقيق الهدف: حيث يشتق هذا النموذج من نظريات الدافعية ويستخدم كوسيلة تحليلية تتسم بالثقة والموضوعية ويستطيع قياس الأهداف النظرية المجردة، ولهذا النموذج نقاط قوة تتمثل في أنه يستطيع تقويم الأهداف الفردية في البرنامج بمعزل عن الأهداف الأخرى، أما نقاط الضعف تتمثل في أن تحقيق الهدف قد يكون نتيجة العوامل البيئية التي لا يستطيع أن يتحكم فيها القائم بعملية التقويم كما أنه لا يقوم بالإحصاء الكافي للأهداف غير المتوقعة للنتائج (حمزة، 2013، ص125). كما ترجع أهمية هذا النموذج الى أنه أحد التوجهات النظرية الهامة لشرح وتوضيح طبيعة العائد الاجتماعي كمردود للمشروعات الاجتماعية التي تقوم بها الحكومات أو منظمات المجتمع المدني، إلا أنه ما زال تقييم العائد الاجتماعي وقياسه من اعقد الامور التي تواجه العاملين في مجال التنمية الاجتماعية، حيث ان المشروعات الاجتماعية تختلف عن المشروعات الاقتصادية في حساب عائدها نتيجة للجهد المبذول، ففي المشروعات الاقتصادية يسهل حساب العائد بطريقه رقميه، أما المشروعات الاجتماعية فيستهدف احداث تغييرات اجتماعيه للفرد أو الجماعة أو المجتمع، حيث يتدخل في القرارات والاتجاهات وأنماط السلوك وصولا الى ارتفاع مستوى المعيشة من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي(قنديل، 1996، ص94).

أسباب اختيار نموذج تحقيق الهدف:

1. يعد أحد النماذج المهمة في قياس العائد سواء الاجتماعي أو الاقتصادي.
2. يساعد نموذج تحقيق الهدف في تحديد أهداف المشروع أو البرنامج أو المؤسسة تحديداً دقيقاً.
3. يساعد في تقويم أهداف البرنامج والمشروعات بمعزل عن بعضها أي كل هدف بمعزل عن الأهداف الأخرى.
4. يعتبر طريقة تحليلية تتميز بالثقة والموضوعية في قياس أهداف المشروعات سواء الحكومية أو الأهلية.

ب: مفهوم المشروع: تعددت مفاهيم وتعاريف المشروع واختلفت وفقاً لوجهات نظر الباحثين والغرض الذي سوف يتم إنشاء المشروع من أجله فعرف: بأنه مجهود مؤقت يتم القيام به لتصنيع منتج أو تقديم خدمة فريدة (Labuschagne & Brent, February.2005, p. 161: 162). ويعرف المشروع أيضاً بأنه كل الأنشطة المعقدة التي تقوم على استخدام الموارد للحصول على منافع (عبدالرحمن، 2001، ص6). كما يمكن تعريفه بأنه وسيلة لتحقيق أهداف معينة من خلال قيام المنظمة أو فريق عمل أو شخص بأنشطة مترابطة وغير روتينية محكومة ببداية ونهاية محددة وفق معايير التكلفة والوقت والجودة المخطط لها (العثمان، 2017، ص64)، ويعرف المشروع أيضاً بأنه سلسلة من الأنشطة والمهام التي لها هدف محدد، ويتم إنجازها ضمن مواصفات معينة ولمدة زمنية محددة البداية والنهاية وتمويل محدد (Zwikael & Ahn, August.2011, p. 26)، ويمكن القول أيضاً إن المشروع هو الخطة الموضوعة لتحويل الواقع، حيث تنفق مجموعة من الموارد الموجودة لإنشاء مصدر يتم من خلاله الحصول على تدفق الخدمات، من وجهة النظر هذه، تظهر فكرة المشروع لمواجهة التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات الخاصة التي تشعر بها مجموعة من الناس في مكان ولحظة معينة (Javier & Trueba, 2011, p. 39).

ويقصد بالمشروع في البحث الحالي: كافة الأنشطة والخدمات المترابطة والمخططة التي تتأثر بها الفتاة والمرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف مواجهة العنف ضدهن، وتحسين أوضاع حياتهن.

جـ: مفهوم العنف ضد المرأة: عُرف العنف لغوياً "بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأُعنف الشيء: أي أخذه بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم" (ابن منظور، 1956، ص257). وقد عرفه قاموس وبستر أن العنف "القوة الجسدية التي تستخدم للإيذاء أو للإضرار" (Webster's Deluxe Dictionary, 1979, p. 22).

وفى المعجم الفلسفي: "العنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى فعل عنيف" (صليب، 1982، ص12). بينما يعرف العنف في قاموس الخدمة الاجتماعية: "على أنه القسوة والممارسة

الشديدة والمكثفة للقوة، والتي تؤدي عادة إلى الاصابة أو التدمير" (Barker, 1999, p. 511). ويشير أيضاً مفهوم العنف في معناه المجرد الى استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة شخص ما، وهو أيضاً ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه هو أن التدخل في الحرية الشخصية أو الفعل والمعاملة التي تحدث ضررا جسمانيا (حلمي، 1999، ص9). بينما جاء تعريف منظمة الصحة العالمية للعنف على أنه أية محاولة مقصودة لاستعمال القوة الجسدية أو التهديد باستعمالها ضد الذات، أو شخص آخر، أو مجموعة أشخاص، أو مجتمع محلي، ينتج عنها أو يكون هناك احتمال كبير أن ينتج عنها جروح، أو قتل، أو إعـــاقة، أو أذى نفسي، أو حـــرمان (العالمية, منظمة الصحة، 2002، ص5).

في حين ينظر الى العنف ضد المرأة كما عرفته الأمم المتحدة بأنه أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي، يؤدي أو من شأنه أن يؤدي إلى أذى، أو معاناة جسدية، أو جنسية، أو عقلية للنساء والفتيات، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحيز العام أو الخاص، ويشمل العنف ضد النساء والفتيات على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في الأسرة أو داخل المجتمع العام، والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه (هيئة الأمم المتحد للمرأة في الدول العربية، 2015).

الى العنف ضد المرأة بأنه أي عمل مقصود أو غير مقصود يرتكب بأي وسيلة في حق المرأة لكونها امرأة ويلحق بها الأذى والإهانة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ويخلق لها معاناة نفسية، جنسية أو جسدية من خداع واستغلال وتهديد وتحرش، أو الإكراه والعقاب، أو أي وسيلة أخرى، وإنكار وإهانة كرامتها الإنسانية، أو سلامتها الأخلاقية أو التقليل من أمن شخصها واحترامها لذاتها أو الإنقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية (أبوزيد، 2007، ص47).

بينما يعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان العنف ضد المرأة على أنه التصرفات التي تنتهك الحقوق الأساسية للمرأة، ويشمل ذلك الايذاء الجسمي والنفسي والجنسي أو التهديد بالإيذاء سواء في الأسرة أو المجتمع المحلي أو عن طريق الدولة (United Nations , 2005, p. 24).

وعرف أيضاً على أنه سلوك موجه إلي المرأة، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء (العواودة، 2009، ص37). كما أشارت منظمة الأونروا إلى أنه انتهاك لحقوق الإنسان وشكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وهو يشمل كل عنف مبني على أساس النوع الاجتماعي يتم توجيهه ضد المرأة ويؤدي أو يمكن أو يؤدي إلى إلحاق معاناة، أو أذى جسدي، أو جنسي، أو نفسي، أو اقتصادي بها، ويشمل ذلك التهديد

بأفعال من هذا القبيل كالإكراه أو الحرمان التعسفي من الحريات سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة (الأونروا، 2015، ص17).

ومن خلال ما سبق يقصد بالعنف ضد المرأة في البحث الحالي: أنه أي سلوك مسيء سواء كان هذا السلوك من فرد (أياً كان جنسه رجل أو امرأة) أو من المجتمع ويؤدي الى إيذاء معنوي أو مادي للمرأة أو الفتاه، منتهكاً به حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب هذا الأمر تضافر الجهود الحكومية والأهلية للحد من هذا العنف.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1)نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تستهدف استخدام المعلومات والشواهد الموضوعية لتحديد درجة تحقيق البرامج والمشروعات لأهدافها، لذا فالدراسة الحالية تستهدف قياس العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، حيث يعتبر قياس العائد الاجتماعي أحد أنواع التقويم ويتم بناء على نتائجه الحكم على المشروع ومدى نجاحه ونسبة هذا النجاح، وكذلك معرفة الجوانب السلبية، وتقديم مقترحات لعلاجها.

(2)المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للمستفيدين من مشروع مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا وعددهم (364) مفردة.

(3)مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا.

مبررات اختيار وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا مجتمعاً للدراسة:

- تعد من أقدم الوحدات التي أنشأت بالجامعات المصرية حيث أنشئت في نوفمبر (2016) بقرار مجلس الجامعة رقم (481) بتاريخ 2016/11/29.
- الدور الفعال لوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا في رفع وعي الطلاب وتصحيح أفكارهم وسلوكياتهم ناحية المرأة.
- حصد العديد من المراكز الأولى بمسابقات ملتقى وحدات مناهضة العنف ضد المرأة.
- ابداء المسئولين بوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا استعدادهم ورغبتهم في التعاون مع الباحث.

(ب) المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة في المسح الاجتماعي الشامل للمستفيدين من مشروع مناهضة العنف ضد المرأة بجامعة المنيا وعددهم (364) مفردة.

(ج) المجال الزمني: تمثل المجال الزمني للدراسة في فترة إجراء الدراسة الميدانية والتي بدأت 2022/10/15 إلى 2022/11/15.

(4) أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات في:

- **استبانة للمستفيدين حول العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة:**
- **وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:**

أ- قام الباحث بتصميم استبانة للمستفيدين حول العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالرجوع إلى التراث النظري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات السابقة لتحديد العبارات التي ترتبط بأبعاد الدراسة.

ب- اشتمل استبانة المستفيدين على المحاور التالية: البيانات الأولية، والعائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، والصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، ومقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

ج- صدق الأداة: (أ) **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** تم عرض الأداة على عدد (4) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن (75%)، وفي نهاية هذه المرحلة تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

(ب) صدق المحتوي " الصدق المنطقي ": للتحقق من هذا النوع من الصدق قام الباحث بالاطلاع على الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت بأبعاد الدراسة، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، وذلك لتحديد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة.

(ج) صدق الاتساق الداخلي: اعتمد الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المستفيدين على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (10) مفردات من المستفيدين مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح **من الجدول التالي:**

جدول رقم (1) يوضح الاتساق الداخلي بين أبعاد استبانة المستفيدين ودرجة الاستبيان ككل (ن=10)

م	الأبعاد	معامل الارتباط	الدلالة
1	العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.807	**
2	الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.864	**
3	مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.770	**

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن: معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (0.01) لكل بعد على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

د- ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا ــ كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستبانة المستفيدين، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (10) مفردات من المستفيدين مجتمع الدراسة، **وقد جاءت النتائج كما يلي:**

جدول رقم (2) يوضح نتائج ثبات استمارة استبيان المستفيدين باستخدام معامل (ألفا ــ كرونباخ) (ن=10)

م	الأبعاد	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
1	العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.95
2	الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.91
3	مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة	0.84
	ثبات استبانة المستفيدين ككل	0.94

يوضح الجدول السابق أن: معظم معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

- **تحديد مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة:**

للحكم على مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (3 – 1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (3/2 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول رقم (3) يوضح مستويات المتوسطات الحسابية للعائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى 1.67	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.68 إلى 2.34	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3	مستوى مرتفع

أساليب التحليل الإحصائي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS.V.24.0)، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى، ومعامل ثبات(ألفا.كرونباخ) ومعامل ارتباط بيرسون واختبار(ت)لعينتين مستقلتين.

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف المستفيدين مجتمع الدراسة:

جدول رقم (4) يوضح وصف المستفيدين مجتمع الدراسة (ن=364)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السن	21	1
م	النوع	ك	%
1	ذكر	103	28.3
2	أنثى	261	71.7
م	طبيعة الكليات	ك	%
1	كليات نظرية	185	50.8
2	كليات عملية	179	49.2
م	الفرقة الدراسية	ك	%
1	الفرقة الأولى	59	16.2
2	الفرقة الثانية	145	39.8
3	الفرقة الثالثة	98	26.9
4	الفرقة الرابعة	62	17
م	الشعبة الدراسية	ك	%
1	انتظام	303	83.2
2	انتساب	61	16.8
	المجمــوع	364	100
م	حالة القيد	ك	%
1	مستجد	330	90.7
2	باق للإعادة	34	9.3
م	محل الإقامة	ك	%
1	ريف	235	64.6
2	حضر	129	35.4
	المجمــوع	364	100

يوضح الجدول السابق أن: متوسط سن المستفيدين (21) سنة، وبانحراف معياري سنة واحدة تقريباً، أكبر نسبة من المستفيدين إناث بنسبة (71.7%)، يليها الذكور بنسبة (28.3%)، تقارب نسب المستفيدين بالكليات النظرية بنسبة (50.8%)، بينما الكليات العملية بنسبة (49.2%)، أكبر نسبة من المستفيدين بالفرقة الثانية بنسبة (39.8%)، يليها بالفرقة الثالثة بنسبة (26.9%)، ثم بالفرقة الأولي بنسبة (16.2%)، وأخيراً بالفرقة الرابعة بنسبة (17%)، أكبر نسبة من المستفيدين مقيدين بشعبة الانتظام بنسبة (83.2%)، يليها شعبة الانتساب بنسبة (16.8%)، أكبر نسبة من المستفيدين مستجدين بنسبة (90.7%)، يليها باقين للإعادة بنسبة (9.3%)، أكبر نسبة من المستفيدين مقيمين بالريف بنسبة (64.6%)، يليها الحضر بنسبة (35.4%).

المحور الثاني: العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة:

(1) تنمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة:

جدول رقم (5) يوضح تنمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	زودني المشروع بمعارف عن أسباب العنف ضد المرأة	318	87.4	36	9.9	10	2.7	2.85	0.43	2
2	يعدل المشروع من نظرة المجتمع السلبية تجاه المرأة المعنفة	287	78.8	55	15.1	22	6	2.73	0.57	4
3	زودني المشروع بخبرات لمواجهة العنف الذي نتعرض له	286	78.6	62	17	16	4.4	2.74	0.53	3
4	نمى المشروع مداركي بمظاهر العنف الموجة ضد المرأة	282	77.5	46	12.6	36	9.9	2.68	0.65	5
5	نمى المشروع لدي السلوك الإيجابي نحو المشاركة في الحياة الاجتماعية	334	91.8	14	3.8	16	4.4	2.87	0.45	1
	البعد ككل							2.77	0.42	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى تنمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.77)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول نمى المشروع لدي السلوك الإيجابي نحو المشاركة في الحياة الاجتماعية بمتوسط حسابي(2.87)، يليه الترتيب الثاني زودني المشروع بمعارف عن أسباب العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.85)، وأخيراً الترتيب الخامس نمى المشروع مداركي بمظاهر العنف الموجة ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.68)، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى حقيقة أن برامج وحدة مكافحة العنف ضد المرأة تعزز ثقافة احترام النساء والفتيات وحمايتهن من جميع أشكال العنف ضدهن، بالإضافة إلى أن توعيتهن بقيم المساواة وتكافؤ الفرص وزيادة معارفهن حول حقوقهن وواجباتهن ساهم في تفعيل دورهن النشط كشركاء في بناء المجتمعات وتقدمها، وقد يظهر هذا أيضاً أن وحدة مناهضة العنف ضد المرأة لعبت دورًا في زيادة الوعي بالقضاء على الممارسات القائمة علي النوع الاجتماعي، كما أنها ساعدت الجامعة على إيجاد بيئة تعليمية آمنة تدعم تمكين الفتيات داخل وخارج الحرم الجامعي، ونستنتج أيضاً من كل ما سبق أن العنف تتداخل فيه عوامل منها ما هو نفسي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي وصحي.... الخ، كل هذه العوامل تؤدي بالفرد الى ارتكاب العنف، كما أنه يمكن لأحد هذه العوامل فقط أن يكون سبباً لممارسة العنف سواء نحو الذات أو نحو الآخرين، ويتفق ما سبق مع دراسة كلاً من ديف (Dave, 2013)، دراسة عز الدين (2015)، دراسة بوزينة (2019).

(2) القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة:

جدول رقم (6) يوضح القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	زودني المشروع بصور العنف اللفظي الذي قد تتعرض له المرأة	280	76.9	47	12.9	37	10.2	2.67	0.65	5
2	يخفف المشروع من الآثار النفسية الناتجة عن العنف الموجه ضد المرأة	269	73.9	87	23.9	8	2.2	2.72	0.5	3
3	يسعى المشروع إلى رفع الروح المعنوية للمرأة المعنفة	309	84.9	36	9.9	19	5.2	2.8	0.52	1
4	يمكن المشروع المرأة المعنفة من تكوين علاقات إيجابية مع الآخرين	274	75.3	87	23.9	3	0.8	2.74	0.46	2
5	زودني المشروع بصور العنف الجسدي الذي قد تتعرض له المرأة	287	78.8	53	14.6	24	6.6	2.72	0.58	4
	البعد ككل							2.73	0.45	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن مستوى القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.73)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يسعى المشروع إلى رفع الروح المعنوية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي(2.8)، والترتيب الثاني يمكن المشروع المرأة المعنفة من تكوين علاقات إيجابية مع الآخرين بمتوسط حسابي (2.74)، وأخيراً الترتيب الخامس زودني المشروع بصور العنف اللفظي الذي قد تتعرض له المرأة بمتوسط حسابي (2.67)، وقد يرجع هذا الى أن مواجهة العنف ضد المرأة يكون مصحوبًا بمظاهر مختلفة من العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي وغيرها من أشكال العنف التي تهدد الاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة، وبالتالي يتطلب معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة وآثارها وتحديد سبل معالجتها، ومن ثم تزويد المرأة بالمعلومات التي تعزز ثقتها بنفسها وتجعلها تشعر بالقوة وتبعدها عن مشاعر الاضطهاد والتهميش، بل وتساعدها في القضاء على الآثار السلبية للعنف ضدها، ومع ذلك فإن هذه المواجهة لا تحتاج فقط الى غرس الأفكار، ولكن أيضاً اتاحة الفرص لهن للمشاركة في تحمل مسؤولية تحديد القيم اللازمة لتعزيز قدراتهن على المساهمة في مكافحة العنف ضدهن، ونستنتج مما سبق أنه مهما اختلفت الأسباب ووجهات النظر حول العنف، فإن المرأة تتعرض للعنف بشتى صوره، سواء كانت هي السبب أو الزوج أو الأسرة أو المجتمع، ومن ثم يتولد لديها آثار نفسية وصحية واجتماعية تعرقل من تقدمها واستمرارها في ممارسة أنشطتها الحياتية، وهذا ما أكدت عليه دراسة كلاً من الطملاوي(2013)، دراسة القرشي (2009)، دراسة بنتلي (Bentley, 2019)، دراسة البنك الدولي (Bank, Last Updated.Sep.25.2019)، ودراسة كريم(2018).

(3) إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة:

يوضح جدول رقم(7) أن: مستوى إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.82)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول شجعني المشروع على المشاركة في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.85)، يليه الترتيب الثاني شجعني المشروع على المشاركة في وضع الأهداف المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.84)، وأخيراً الترتيب الخامس شجعني المشروع على المشاركة في تقويم البرامج المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.78)، ويتضح مما سبق ضرورة مشاركة المرأة مشاركة فاعلة في البرامج والأنشطة التي تنفذها الجهات المعنية لمواجهة العنف ضدها، بل وضرورة اشراكها في وضع الأهداف والخطط ومتابعة تنفيذها، حيث يتوقف على هذه المشاركة نجاح أو فشل تلك الأنشطة بدرجة كبيرة، ويستدعي ذلك تدريبهن على مهارات المشاركة وايضاً على كيفية صنع واتخاذ القرارات، ومن ثم فإن مشاركة المرأة في هذه الأنشطة تعد أداة أساسية في تحسين وضعها، حيث تكفل لها تلك المشاركة عرض وجهة نظرها في قضاياها، كما يمكن لها التأثير في صنع القرارات والتشريعات التي تخصها بصفة عامة وفي مواجهة العنف الموجه ضدها بصفة خاصة، ويتفق ما سبق مع ما توصلت اليه دراسة كلاً من دراسة بوزينة(2019)، دراسة عبد العزيز(2010)، دراسة الريماوي وأحمد(2017) حيث توصلوا الى ضرورة نشر ثقافة مناهضة العنف ضد المرأة وآليات حمايتها وتعزيز سبل الحماية عن طريق ادراج قواعد حماية المرأة من العنف بكافة أشكاله ضمن النظام التعليمي الرسمي، وتشجيع المجتمع المدني بنشر برامج توعية وتكوينية للمرأة عن كيفية التعامل مع حالات العنف التي تتعرض لها، وأضافت دراسة كلاً من دراسة بلانس (Blance, 2009)، دراسة بوريل (Burrell, 2019) عن أهمية مشاركة ومساهمة الرجل في انهاء العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الموجه من الرجل للمرأة، والعمل معهن لرفع وعيهن.

جدول رقم (7) يوضح إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	شجعني المشروع على المشاركة في البرامج التي تنفذها جهات مواجهة العنف ضد المرأة	318	87.4	30	8.2	16	4.4	2.83	0.48	3
2	شجعني المشروع على المشاركة في وضع الأهداف المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة	309	84.9	50	13.7	5	1.4	2.84	0.41	2
3	شجعني المشروع على المشاركة في وضع الخطط المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة	299	82.1	55	15.1	10	2.7	2.79	0.47	4

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
4	شجعني المشروع على المشاركة في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة	318	87.4	36	9.9	10	2.7	2.85	0.43	1
5	شجعني المشروع على المشاركة في تقويم البرامج المرتبطة بمواجهة العنف ضد المرأة	299	82.1	50	13.7	15	4.1	2.78	0.5	5
	البعد ككل							2.82	0.39	مستوى مرتفع

(4) تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة:

ويوضح جدول رقم(8) أن: مستوى تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.58)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يصدر المشروع نشرات دورية لتوعيتي بقضايا العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.93)، يليه الترتيب الثاني يمتلك المشروع موقع الكتروني للتوعية بقضايا العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.91)، وأخيراً الترتيب الخامس يستخدم المشروع مواقع التواصل الاجتماعي لنشر قضايا العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.18)، وقد يكون السبب في ذلك هو أن المناقشة المتعمقة حول أسباب العنف ضد المرأة قد تكشف عن معتقدات وتصورات خاطئة متأصلة في ثقافة أعضاء المجتمع، والتي بدورها قد تؤدي إلى معالجة القضية وتغيير الصورة السلبية للمرأة من خلال إيجاد سبل لدعم حقوقهن وبناء احترامهن بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الصورة الإيجابية لمكانتها ودورها كشخص ذي حقوق وواجبات، مستثمراً في ذلك وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها من أهم قنوات الاتصال ونشر المعلومات، بل تعد من أهم أدوات تثقيف أفراد المجتمع حول أشكال ومخاطر العنف ضد المرأة، وهذا ما أكدت عليه دراسة لاسكوفتسوف (Laskovtsov, 2020) حيث أشارت بأن هناك شكل آخر من أشكال العنف يحدث في السياقات الرقمية والذي يتم بها التمييز بين الجنسين من خلال غرف الدردشة عبر الانترنت والتي بدورها ترسخ المواقف المؤيدة للعنف ضد المرأة كالقمع والاستحقاقات الجنسية، ومن ثم وجب علينا الاهتمام بهذه الوسائل واستغلالها الاستغلال الأمثل في مناهضة هذه الظاهرة.

جدول رقم (8) يوضح تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	يصدر المشروع نشرات دورية لتوعيتي بقضايا العنف ضد المرأة	340	93.4	21	5.8	3	0.8	2.93	0.29	1
2	يمتلك المشروع موقع الكتروني للتوعية بقضايا العنف ضد المرأة	332	91.2	30	8.2	2	0.5	2.91	0.31	2

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
3	يستخدم المشروع مواقع التواصل الاجتماعي لنشر قضايا العنف ضد المرأة	150	41.2	131	36	83	22.8	2.18	0.78	5
4	يستخدم المشروع وسائل الإعلام المختلفة لكي استفيد من التجارب السابقة في مواجهة العنف ضد المرأة	138	37.9	175	48.1	51	14	2.24	0.68	4
5	يستخدم المشروع وسائل الاتصالات الحديثة في الإبلاغ عن حالات العنف الموجه ضد المرأة (الخط الساخن)	253	69.5	90	24.7	21	5.8	2.64	0.59	3
	البعد ككل							2.58	0.33	مستوى مرتفع

(5) تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة:

ويوضح جدول رقم(9) أن: مستوى تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.6)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يقدم المشروع المشورة القانونية اللازمة عند تعرض المرأة للعنف بمتوسط حسابي (2.83)، يليه الترتيب الثاني يحث المشروع المرأة المعنفة للإبلاغ عن التعرض للعنف بمتوسط حسابي (2.82)، وأخيراً الترتيب الخامس يدافع المشروع عن المرأة المعنفة أمام المحاكم المختصة بمتوسط حسابي (2.23)، وقد يرجع ذلك الى أن المدافعات عن حقوق المرأة تعد إحدى العوامل الحاسمة في الحملات الخاصة بمناهضة العنف ضدها، حيث تتبني شعارات ثقافية مناسبة حول هذا الموضوع، لذا تمثل الأنشطة الدفاعية أداة أساسية لرفع الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، وتتضمن هذه الأنشطة الدفاعية الوقائية العمل مع الذكور باعتبارهم شركاء في مناهضة العنف ضد المرأة، من أجل ايجاد علاقات صحية غير عنيفة بين الجنسين، ويتطلب ذلك ضرورة التركيز على بلورة خطط لأنشطة متعددة القطاعات تتضمن تنسيقات مجتمعية في كافة القطاعات وعلى كلا المستويين الوطني والمحلي، ويتفق ما سبق مع ما توصلت اليه دراسة ديف (Dave, 2013)، ودراسة الرديعان (2008).

جدول رقم (9) يوضح تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	يحث المشروع المرأة المعنفة للإبلاغ عن التعرض للعنف	309	84.9	46	12.6	9	2.5	2.82	0.44	2
2	يساعد المشروع المرأة المعنفة على استخراج الأوراق القانونية	153	42	171	47	40	11	2.31	0.66	4
3	يدافع المشروع عن المرأة المعنفة أمام المحاكم	148	40.7	152	41.8	64	17.6	2.23	0.73	5

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
4	يقدم المشروع المشورة القانونية اللازمة عند تعرض المرأة للعنف	318	87.4	30	8.2	16	4.4	2.83	0.48	1
5	ينمي المشروع معارف المرأة بخطوات رفع الدعاوى القضائية عند التعرض للعنف	294	80.8	65	17.9	5	1.4	2.79	0.44	3
	البعد ككل							2.6	0.38	مستوى مرتفع

(6) تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع:

يوضح جدول رقم(10) أن: مستوى تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.66)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول دربني المشروع على كيفية مواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.76)، يليه الترتيب الثاني أكسبتني الدورات التدريبية التي ينفذها المشروع مهارة اتخاذ القرار المناسب لمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.71)، وأخيراً الترتيب الخامس نمي لدي المشروع مهارات التواصل مع المؤسسات النسائية المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.55)، ويتضح مما سبق أن إعادة تأهيل المرأة التي تعرضت للعنف لا يشمل فقط خدمات نفسية وإرشادية لمساعدتها في التغلب على حالة العنف التي تعرضت له وآثاره وأسبابه، بل يشمل أيضًا الوقاية عن طريق التوعية والتدريب على الحقوق بكافة أشكالها، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالتجربة العملية لمكافحة العنف ضد المرأة، بما يعزز لديهن المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في تخطيط برامج توعوية عن حق المرأة في العيش بمأمن من كافة أشكال التمييز، ويتفق ما سبق مع ما توصلت اليه دراسة عبد العزيز (2010).

جدول رقم (10) يوضح تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	دربني المشروع على كيفية مواجهة العنف ضد المرأة	298	81.9	43	11.8	23	6.3	2.76	0.56	1
2	نمي لدي المشروع مهارات التواصل مع المؤسسات النسائية المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة	233	64	98	26.9	33	9.1	2.55	0.66	5
3	يساعد المشروع المرأة المعنفة على الاندماج في المجتمع بشكل أفضل	290	79.7	31	8.5	43	11.8	2.68	0.68	3
4	أكسبتني الدورات التدريبية التي ينفذها المشروع الخبرات العملية لحل مشكلة العنف ضد المرأة	252	69.2	82	22.5	30	8.2	2.61	0.64	4

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
5	أكسبتني الدورات التدريبية التي ينفذها المشروع مهارة اتخاذ القرار المناسب لمواجهة العنف ضد المرأة	265	72.8	93	25.5	6	1.6	2.71	0.49	2
	البعد ككل							2.66	0.48	مستوى مرتفع

المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة:

يوضح جدول رقم(11) أن: مستوى الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.35)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تردد المرأة المعنفة في الانضمام للمشروع خوفاً من الوصمة الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.71)، يليه الترتيب الثاني نقص الكوادر البشرية المدربة علي مواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.66)، ثم الترتيب الثالث انخفاض وعي المرأة المعنفة بحقوقها التي كفلها الدستور بمتوسط حسابي (2.54)، وأخيراً الترتيب العاشر عدم وضوح أهداف المشروع للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.01)، وقد يعكس ذلك التحديات التي تواجه مشروع مناهضة العنف ضد المرأة في تحقيق أهدافه المتمثلة في نظرة المجتمع السلبية للمرأة والعادات والتقاليد المتوارثة، بل وخوف المرأة نفسها خاصة المرأة المعنفة مما يجعلها تتردد في الانضمام للمشروع خوفاً من الوصمة الاجتماعية، بالإضافة الى نقص الكوادر المدربة على مواجهة العنف، بالإضافة الى نقص الكوادر المدربة على مواجهة العنف، وكذلك قلة الأنشطة التي تعزز إعادة المرأة المعنفة لنفسها، ويتفق جميع ما سبق مع دراسة كل من كريم (2018)، دراسة ديف (Dave, 2013)، دراسة الرديعان (2008)، ودراسة الشرع وقازان(2017).

جدول رقم (11) يوضح الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	عدم وضوح أهداف المشروع للمرأة المعنفة	141	38.7	87	23.9	136	37.4	2.01	0.87	10
2	نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج المشروع	160	44	127	34.9	77	21.2	2.23	0.78	7
3	ضعف تواصل المسئولين مع المرأة بعد انتهاء الخدمة	182	50	90	24.7	92	25.3	2.25	0.83	6
4	تعقد إجراءات حصول المرأة على الخدمات	206	56.6	82	22.5	76	20.9	2.36	0.81	5
5	قلة استخدام المشروع لوسائل الإعلام في التوعية مخاطر العنف ضد المرأة	151	41.5	111	30.5	102	28	2.13	0.82	9

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
6	تردد المرأة المعنفة في الانضمام للمشروع خوفاً من الوصمة الاجتماعية	279	76.6	66	18.1	19	5.2	2.71	0.56	1
7	نقص الكوادر البشرية المدربة على مواجهة العنف ضد المرأة	259	71.2	87	23.9	18	4.9	2.66	0.57	2
8	قلة الأنشطة التي تعزز إعادة المرأة المعنفة لنفسها	206	56.6	121	33.2	37	10.2	2.46	0.67	4
9	جمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل داخل المشروع	187	51.4	50	13.7	127	34.9	2.16	0.92	8
10	انخفاض وعي المرأة المعنفة بحقوقها التي كفلها الدستور	236	64.8	90	24.7	38	10.4	2.54	0.68	3
	البعد ككل							2.35	0.57	مستوى مرتفع

المحور الرابع: مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة:

يوضح جدول رقم(12) أن: مستوى **مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة** كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.93)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول المطالبة بتطوير التشريعات القانونية كي تتلاءم مع أشكال العنف الحديثة الموجهة ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.98)، وبانحراف معياري(0.14)، يليه الترتيب الثاني تسهيل إجراءات حصول المرأة علي خدمات المشروع بمتوسط حسابي(2.98)، وبانحراف معياري(0.15)، ثم الترتيب الثالث تفعيل دور الإعلام في نشر أهداف مشروع مناهضة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي(2.96)، وأخيراً الترتيب العاشر الأخذ بمقترحات وآراء المرأة المعنفة فيما يخص تحسين الخدمات والبرامج بالمشروع بمتوسط حسابي(2.86)، مما سبق يتضح ضرورة ترسيخ قيم العدالة والمساواة وعدم التمييز في تنفيذ مبدأ تكافؤ الفرص الذي تضمنه الدستور المصري، وما كفله لحقوق المرأة، بما يتماشى مع رؤية مصر2030 وأهدافها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، والذي تضمن المساواة في الحقوق للجميع بهدف تحقيق أعلى درجة من الاندماج الاجتماعي لجميع الفئات، وإيماناً بأن التقدم والرقي لا يمكن تحقيقهما إلا بضمان المشاركة الفعالة للمرأة، ولا يمثل هذا اهتمامًا أو حاجة خاصة للمرأة فقط، ولكنه يمثل حاجة عامة لجميع المصريين من أجل بناء مجتمع متآلف.

جدول رقم (12) يوضح مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمشروع	344	94.5	20	5.5	-	-	2.95	0.23	4
2	عقد دورات تدريبية متخصصة لتنمية مهارات المتطوعين بالمشروع	345	94.8	14	3.8	5	1.4	2.93	0.3	6
3	تحديث قاعدة معلومات حالات العنف التي خدمها المشروع مع الالتزام بالشفافية	331	90.9	30	8.2	3	0.8	2.9	0.33	8
4	توفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة	349	95.9	9	2.5	6	1.6	2.94	0.3	5
5	تفعيل دور الإعلام في نشر أهداف مشروع مناهضة العنف ضد المرأة	351	96.4	13	3.6	-	-	2.96	0.19	3
6	تسهيل إجراءات حصول المرأة على الخدمات	359	98.6	4	1.1	1	0.3	2.98	0.15	2
7	الأخذ بمقترحات وآراء المرأة المعنفة فيما يخص تحسين الخدمات والبرامج بالمشروع	318	87.4	41	11.3	5	1.4	2.86	0.39	10
8	المطالبة بتطوير التشريعات القانونية كي تتلاءم مع أشكال العنف الحديثة الموجهة ضد المرأة	357	98.1	7	1.9	-	-	2.98	0.14	1
9	المواءمة بين احتياجات المرأة المعنفة وقدراتها والبرامج المقدمة لها	328	90.1	24	6.6	12	3.3	2.87	0.43	9
10	تقويم الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة بهدف الوقوف على جوانب القوة والضعف لتجويدها	334	91.8	30	8.2	-	-	2.92	0.28	7
	البعد ككل							2.93	0.18	مستوى مرتفع

المحور الخامس: اختبار فروض الدراسة:

(1) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة مرتفعاً ":

جدول رقم (13) يوضح مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل كما يحددها المستفيدون (ن=364)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة	2.77	0.42	مرتفع	2
2	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة	2.73	0.45	مرتفع	3
3	إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة	2.82	0.39	مرتفع	1
4	تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة	2.58	0.33	مرتفع	6
5	تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة	2.6	0.38	مرتفع	5
6	تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع	2.66	0.48	مرتفع	4
	أبعاد العائد الاجتماعي ككل	2.69	0.35	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول السابق أن: مستوى أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل كما يحددها المستفيدون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.69)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.82)، يليه الترتيب الثاني تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.77)، وأخيراً الترتيب السادس تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.58)، **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة مرتفعاً".**

(2) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً للنوع فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ":

يوضح جدول رقم (14) أن: لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، والقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة، وتقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة، وتقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع، وأبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل. **مما يجعلنا نرفض الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً للنوع فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ".**

جدول رقم (14) يوضح الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدين الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
1	تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة	ذكر	103	2.76	0.42	362	-0.282	غير دال
		أنثى	261	2.78	0.43			
2	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة	ذكر	103	2.73	0.45	362	-0.040	غير دال
		أنثى	261	2.73	0.46			
3	إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة	ذكر	103	2.83	0.37	362	0.310	غير دال
		أنثى	261	2.81	0.4			
4	تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة	ذكر	103	2.59	0.33	362	0.499	غير دال
		أنثى	261	2.57	0.33			
5	تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة	ذكر	103	2.62	0.37	362	0.618	غير دال
		أنثى	261	2.59	0.39			

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
6	تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع	ذكر	103	2.61	0.49	362	-1.173	غير دال
		أنثى	261	2.68	0.48			
أبعاد العائد الاجتماعي ككل		ذكر	103	2.69	0.34	362	-0.088	غير دال
		أنثى	261	2.69	0.35			

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

(3) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لطبيعة الكليات فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ":

يوضح الجدول رقم (15) أن: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين بالكليات النظرية والعملية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، والقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة، وتقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة، وتقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع، وأبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل لصالح استجابات المستفيدين بالكليات العملية. **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لطبيعة الكليات فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ".**

جدول رقم (15) يوضح الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدين بالكليات النظرية والعملية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
1	تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة	نظري	185	2.63	0.48	362	7.132-	**
		عملي	179	2.92	0.28			
2	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة	نظري	185	2.57	0.51	362	7.205-	**
		عملي	179	2.89	0.31			
3	إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة	نظري	185	2.68	0.47	362	7.497-	**
		عملي	179	2.96	0.2			
4	تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة	نظري	185	2.54	0.32	362	2.522-	*
		عملي	179	2.62	0.33			
5	تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة	نظري	185	2.5	0.41	362	5.054-	**
		عملي	179	2.7	0.32			
6	تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع	نظري	185	2.54	0.55	362	4.979-	**
		عملي	179	2.79	0.37			
أبعاد العائد الاجتماعي ككل		نظري	185	2.58	0.4	362	6.933-	**
		عملي	179	2.81	0.23			

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

(4) اختبار الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ":

يوضح الجدول رقم (16) أن: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين المقيمين بالريف والحضر فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، والقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة، وتقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة، وتقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع، وأبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل لصالح استجابات المستفيدين المقيمين بالحضر. **مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ".**

جدول رقم (16) يوضح الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدين المقيمين بالريف والحضر فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة (ن=364)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
1	تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة	ريف	235	2.67	0.49	362	6.458-	**
		حضر	129	2.96	0.16			
2	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة	ريف	235	2.6	0.51	362	7.666-	**
		حضر	129	2.96	0.15			
3	إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة	ريف	235	2.73	0.46	362	5.822-	**
		حضر	129	2.97	0.12			
4	تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة	ريف	235	2.43	0.26	362	14.491-	**
		حضر	129	2.85	0.27			
5	تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة	ريف	235	2.43	0.34	362	14.666-	**
		حضر	129	2.91	0.21			
6	تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع	ريف	235	2.49	0.52	362	10.114-	**
		حضر	129	2.97	0.15			
	أبعاد العائد الاجتماعي ككل	ريف	235	2.56	0.36	362	11.450-	**
		حضر	129	2.94	0.15			

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

ثامناً: النتائج العامة:

أ-نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

1-**فيما يتعلق بالهدف الأول للدراسة: ظهر ارتفاع في مستوى أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل كما يحددها المستفيدون، وجاء أهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي:** (إشراك المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة، تنمية الوعي بأهمية الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة، القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، تقديم دورات تدريبية متخصصة لتأهيل المرأة المعنفة في المجتمع، تقديم الدعم القانوني للمرأة المعنفة، تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة).

2-**فيما يتعلق بالهدف الثاني للدراسة: ظهر ارتفاع في مستوى الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون، وجاء أهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: (**تردد المرأة المعنفة في الانضمام للمشروع خوفاً من الوصمة الاجتماعية، نقص الكوادر البشرية المدربة علي مواجهة العنف ضد المرأة، انخفاض وعي المرأة المعنفة بحقوقها التي كفلها الدستور، قلة الأنشطة التي تعزز إعادة المرأة المعنفة مع نفسها، تعقد إجراءات حصول المرأة على خدمات المشروع، ضعف تواصل المسئولين مع المرأة بعد انتهاء الخدمة، نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج المشروع، جمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل داخل المشروع، عدم وضوح أهداف المشروع للمرأة المعنفة).

3-**فيما يتعلق بالهدف الثالث للدراسة: ظهر ارتفاع في مستوى مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة كما يحددها المستفيدون، وجاء أهم تلك المؤشرات وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: (**المطالبة بتطوير التشريعات القانونية كي تتلاءم مع أشكال العنف الحديثة الموجهة ضد المرأة، تسهيل إجراءات حصول المرأة علي خدمات المشروع، تفعيل دور الإعلام في نشر أهداف مشروع مناهضة العنف ضد المرأة، توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمشروع، توفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة، عقد دورات تدريبية متخصصة لتنمية مهارات المتطوعين بالمشروع، تقويم البرامج والخدمات المقدمة للمرأة المعنفة بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها لتجويدها، تحديث قاعدة المعلومات الخاصة بحالات العنف التي خدمها المشروع مع الالتزام بالشفافية والنزاهة، المواءمة بين احتياجات المرأة المعنفة وقدراتها والبرامج المقدمة لها، الأخذ بمقترحات وآراء المرأة المعنفة فيما يخص تحسين الخدمات والبرامج بالمشروع).

ب-نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة:

1-مستوى أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل كما يحددها المستفيدون مرتفع، ومن ثم ثبت صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه "من المتوقع أن يكون مستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة مرتفعاً".

2-لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين الذكور والإناث فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة ككل، ومن ثم تم رفض الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه "توجد فروق جوهرية دالة احصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً للنوع فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

3-توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين وفقاً لطبيعة الكليات فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، ومن ثم ثبت صحة الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لطبيعة الكليات فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

4-توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة (بالريف والحضر) فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، ومن ثم ثبت صحة الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة".

تاسعاً: التصور التخطيطي المقترح لزيادة عائد برامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة:

1- الهدف:	2- اسس التصور المقترح:	3- مستويات العمل في التصور المقترح:	4- المشاركون في التنفيذ:
- تفعيل برامج مشروع مناهضة العنف ضد المرأة المقدمة للمرأة والفتاة بهدف حمايتهن ورعايتهن.	1-الاستفادة من النتائج التي أجمعت عليها البحوث والدراسات السابقة وما توصلت اليه من نتائج حول نوعية برامج مناهضة العنف لمساعدة المرأة والفتاة المعنفة	1-العمل على مستوى المرأة والفتاة المعنفة المستحقات: أ-مشاركة المرأة والفتاة في تحديد أهدافهم وبرامجهم المراد تحقيقها بما يتناسب مع احتياجاتهم. ب-دعم الجهود الذاتية للمرأة والفتاه المعنفات والتي ترتبط بالتعبير عن احتياجاتهم. ج-تغيير المرأة والفتيات المعنفات لعاداتهم السلبية والتي تقلل من استفادتهم من الخدمات المقدمة بالجمعية. 2-العمل على مستوى المجالس القومية	1-وزارة التضامن الاجتماعي. 2-وزارة الداخلية. 3-وزارة الصحة. 4-وزارة الاعلام بأجهزتها المختلفة وذلك من خلال برامجها وأنشطتها الهادفة الى تنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية التعاون للحد من ظاهرة الغارمين وآثارها السلبية على المجتمع.

1- الهدف:	2- اسس التصور المقترح:	3- مستويات العمل في التصور المقترح:	4- المشاركون في التنفيذ:
	للتغلب على مشاكلهن. 2- نتائج الدراسة الحالية وما توصلت إلية من تحديد للمعوقات التي تواجه تحقيق القضاء على العنف حسب النوع الاجتماعي ومقترحات زيادة عائد برامج مناهضة العنف ضد المرأة. 3-الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في آليات تطبيق برامج مناهضة العنف ضد المرأة وكيفية تغلبها على المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف هذه البرامج. 4- الإطار النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية فيما يتعلق بمفهوم مناهضة العنف ضد المرأة ودورها في التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجه المرأة المعنفة.	المتخصصة، وكذلك الجامعات ومنظمات وجمعيات حقوق الانسان المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة: أ-توفير قاعدة بيانات عن أهم احتياجات المعنفات وأولويات مشاكلهن. ب-توفير موارد بشرية ذات مستوى مهاري وكفاءة ادارية عالية. ج-حسن اختيار القيادات بالجامعات لتكون مشجعة لفكرة العمل الفريقي بالإضافة الي القدرة على تكوين علاقات ايجابية مع المعنفات. د-الاهتمام بأخذ آراء المعنفات في الخدمات المقدمة إليهن والتي تعبر عن احتياجاتهم الفعلية مما يساعد على تحسينها وتطويرها. هـ-ضمان التوزيع العادل للموارد بوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات في ضوء أولويات البرامج. 3-العمل على مستوى الوزارات كوزارة التضامن والتعليم العالي والصحة والداخلية والاعلام: أ-اعداد دليل واضح وبسيط عن البرامج والأنشطة التي تقدمها مشاريع مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات وجميع الجهات المعنية بالعمل مع حالات المرأة المعنفة. ب-تخطيط وإدارة المشروعات على المستوى القومي بكفاءة وفعالية. ج-زيادة برامج التدريب لبناء قدرات العاملين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة. د-المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمرأة بصفة عامة والمعنفات المستحقات بصفة خاصة. ه-توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تحمي المعنفات من تضليل القائمين بالعنف أياً كان صفته أو جنسه.	5-الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وعلى رأسهم كليات ومعاهد ومدارس علم النفس والخدمة الاجتماعية لتوفير متخصصين ذو كفاءة وخبرة عالية للتعامل مع فئات المعنفات وأسرهم. 4-منظمات وجمعيات حقوق الانسان. 5-المجالس القومية المتخصصة. 6-كافة منظمات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية والجمعيات الأهلية فهي الأكثر حرصاً على تدعيم تلك الفئات.

5- المراحل المهنية لتحقيق أهداف التصور التخطيطي المقترح.	
1-مرحلة الدراسة ووضع الخطة:	1-الدراسة المشتركة للظروف البيئية والمعيشية الخاصة بالمرأة والفتاه المعنفة. 2-تحديد المشكلات الأكثر تأثيراً وأولوية احتياجات المرأة والفتاة المعنفة. 3-توفير المعلومات الكافية لتصميم برامج جديدة تتناسب واحتياجات المرأة المعنفة. 4-حصر برامج مناهضة العنف ضد المرأة القائمة بالمجتمع المحلي والقومي مضافاً اليها البرامج المقترحة. 5-توفير الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية والتي يمكن اتاحتها لتنفيذ برامج مناهضة العنف ضد المرأة. 6-الاستعانة بالخبراء والفنيين ومقدمي الخدمات في مجال العمل مع المعنفات لإشباع احتياجاتهن.
2-مرحلة التنفيذ:	1-اشراك المرأة والفتاة المستفيدات من المشروع في وضع أنشطة برامج وحدة مناهضة العنف ضد المرأة حتى تلبي احتياجاتهن وتواجه مشاكلهن الفعلية. 2-إيجاد هيكل تنظيمي للوحدة بالجامعة توزع فيه المسئوليات والاختصاصات اللازمة لتنفيذ خطة وأنشطة برامج مناهضة العنف ضد المرأة. 3-تبسيط الإجراءات وتحقيق مزيد من المرونة في تقديم خدمات للمعنفات المستفيدات من الوحدة.
3-مرحلة المتابعة والتقويم:	1-الاهتمام بالمتابعة المرحلية للبرامج والخدمات المقدمة للمعنفات بغرض الوقوف على معدل تحقيقها لأهدافها. 2-مراقبة عملية تنفيذ خطط برامج مناهضة العنف ضد المرأة والتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة. 3-تحديد مدى الانحراف الناتج عن التقويم واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح المسار. 4-ضرورة مشاركة المرأة والفتاة المستفيدة من الوحدة في متابعة عملية تنفيذ وتقويم البرامج والخدمات المقدمة. 5-تقويم الخطط التنفيذية لبرامج مناهضة العنف ضد المرأة بصفة دورية والاستفادة من نتائج التقويم في تطويرها. 6-إعادة النظر في برامج وأنشطة الوحدة واقتراح برامج وخطط ملائمة لطبيعة التغيرات المرتبطة بالمرأة المعنفة.
6-متطلبات تحقيق التصور التخطيطي المقترح.	
1-المتطلبات الإدارية:	- ويقصد بها تزويد العاملين بالوحدة بمعايير السلوك الإداري والمهني، والتي يمكن من خلالها تقديم خدمات أفضل للمعنفات مثل الالتزام بالموضوعية والعدل والصدق والأمانة والارتقاء بالكفاءة المهنية.
2- المتطلبات التنظيمية:	- ويقصد بها إذكاء سلوك التقويم الذاتي وتعميق الشعور بالمسئولية والرقابة والمحاسبية عن الأداء والتميز وتبني التصحيح المستمر وإذكاء السلوك التنظيمي والتخطيطي والاستفادة من نظم المعلومات.
3-المتطلبات المعلوماتية:	- ويقصد بها تعميق فكرة أن تحديث البيانات والمعلومات والإحصاءات وتوفيرها بالوحدة بشفافية ونزاهة ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها طبقاً للظروف، وانما هي ضرورة وأن ضرورتها تنبع بالدرجة الأولى من اتاحة المعلومات المرتبطة بأنشطة الوحدة والافصاح عنها من كافة الجوانب وتعميق فهم العاملين بها لطبيعة الدور الذي يقوم به كل عضو بالوحدة لتلبية احتياجات المعنفات الي أقصى حد ممكن.
4-المتطلبات المالية:	- ويقصد بها إعلام العاملين بوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بكافة الجوانب المرتبطة بخطة التمويل ومصادر التمويل سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية مع التعمق في فهم فنيات اعداد ميزانيات المشروعات والبرامج، والعمل على دفعهم للإعلان الصادق عن الميزانيات من جميع البنود سواء من التمويل أو أوجه الانفاق الفعلية، مع اعداد دليل واضح ومبسط ينشر فيه كل ميزانيات البرامج المتوفرة بالوحدة أو المتاحة بالمجتمع المحلي.

5-المتطلبات البشرية:	- ويقصد بها تزويد واعداد جميع العاملين بالوحدة وتدريبهم على كيفية التعامل مع المعنفات ونفسياتهن بطريقة مهنية تتم وفق منظومة من الخطوات المحددة سلفاً كالثقة بالنفس، القدرة على المبادرة وقيادة المواقف والبصيرة النافذة وايضاً القدرة على توجيه الأمور مع إيجاد لغة تفاهم مشتركة بين العاملين والمعنفات، ومن ثم فالهدف النهائي هو تحسين جودة الأداء الفعلي للوحدة.

7-مقترحات زيادة عائد برامج مناهضة العنف ضد المرأة بالتصور التخطيطي المقترح.

1. ضرورة تشجيع المرأة أو الفتاة المعنفة للتعبير عن حاجاتهن الأساسية.
2. ضرورة أن تتبع البرامج من احتياجات واهتمامات المعنفات أنفسهن.
3. ضرورة تلبية احتياجات المرأة والفتاة المعنفة اجتماعياً، واقتصادياً، وصحياً، وتعليمياً، وقانونياً.
4. ضرورة نشر القيم الاجتماعية الإيجابية السليمة لدى المعنفات وأسرهم.
5. ضرورة العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للمرأة.
6. توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الوحدة لتضم القيادات والعاملين والخبراء والمعنفات المستفيدات من الخدمات أنفسهن.
7. اعتماد أنظمة تشريعية وقانونية أكثر مرونة تتناسب وظروف المرأة والفتاة المعنفة اجتماعياً، واقتصادياً، وصحياً، وتعليمياً، وقانونياً.
8. تشجيع المرؤوسين على العمل كفريق من أجل رسم سياسة مستقبلية للبرامج التي تلبي حاجات المعنفات.
9. تدعيم الثقة لدى العاملين حيث إن للثقة دور كبير في إيجاد الدافعية للعمل مع المعنفات وتحمل المسئولية تجاههم.
10. مواصلة التعاون مع منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.
11. ضرورة توفير إمكانات بشرية مؤهلة علمياً كالأخصائيين الاجتماعيين والمخططين الاجتماعيين داخل الوحدة للتعامل مع المعنفات.
12. ايجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة.
13. استحداث نظام معلوماتي كفء يساعد على اتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج المعنفات بصورة جيدة مع الالتزام بالشفافية والنزاهة.
14. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ البرامج التي تلبي احتياجات المعنفات.
15. ضرورة تقويم البرامج والخدمات المقدمة للمرأة المعنفة بهدف الوقوف على جوانب القوة والضعف بها.
16. مواصلة وضع استراتيجية شاملة للقضاء على المواقف الأبوية والزوجية والقوالب النمطية السلبية تجاه المرأة في المجتمع المصري.
17. صياغة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة صياغة واضحة في الدستور والتأكيد على تطبيقه عملياً عن طريق تدابير ملموسة.
18. إدماج حقوق المرأة في الدستور بما في ذلك تشريعات عن تدابير القضاء على جميع اشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس.
19. مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مشاركة المرأة مشاركة فعالة في المجالات السياسية، والتشريعية، والاجتماعية، والاقتصادية.
20. مواصلة بذل الجهود للنهوض بأوضاع المرأة في المناطق الريفية.

المراجع

المراجع العربية

ابن منظور. (1956). لسان العرب. لبنان.بيروت: بيروت للطباعة والنشر.
أبو المعاطي، ماهر. (2010). الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي. مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
أبوزيد، رشدي شحاتة. (2007). العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
الإحصاء، الجهاز المركزي للتعبئة العامة، للسكان، صندوق الأمم المتحدة، للمرأة، المجلس القومي. (2015). مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم علي النوع الاجتماعي في مصر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.صندوق الأمم المتحدة.
أحمد، تومادر مصطفى. (2004). دراسة تقويمية للعائد الاقتصادي الاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها بمحافظة القليوبية. المؤتمر العلمي السابع عشر. طموحات الخدمة الاجتماعيةوقضايا التحديث. القاهرة: جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

أحمد، درويش. (2017). الحماية القانونية للمرأة ضحية العنف. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. جامعة حسيبة بن بو على الشلف. جوان. الجزائر. ع (18)، ص ص 165- 177.
إسماعيل، حنان أمين. (يوليو, 2020). ملامح العنف ضد المرأة عربياً وعالمياً. مجلة بحوث الشرق الأوسط. مركز بحوث الشرق الأوسط. جامعة عين شمس. ع (56)، ص ص 289- 330.
الأونروا، منظمة. (2015). دليل المساعد الاجتماعي "المفاهيم الأساسية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحماية الطفل. لبنان: تحالف هارتلاند الدولي& منظمة الأونروا .
الحياصات، ناديا ابراهيم يوسف. (2016). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. عمادة البحث العلمي. الجامعة الاردنية.مج (43)ز ملحق (4)، ص ص 1773-01788.
الدراسية، عبد الله صالح محمد. (2015). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.أسبابه وأشكاله وسبل الحد منه. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية.مركز جيل للبحوث العلمية.الجزائر.مج (2).ع (12)، ص ص49- 56.
الدوي، موزة عيسى سليمان. (يونيه, 2016). العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني. دراسة حالة لعينة من النساء المعنفات في مراكز الرعاية. حوليات آداب عين شمس. كلية الآداب. جامعة عين شمس. مج (44)، ص ص 411- 451.
الرديعان، خالد بن عمر. (ابريل, 2008). العنف الأسري ضد المرأة.دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض. مجلة البحوث الأمنية.مركز الدراسات والبحوث.كلية الملك فهد.السعودية.مج (17).ع (39)، ص ص 81- 143.
الريماوي، أميرة و أحمد، عمر طالب. (أبريل, 2017). العنف الأسري ضد المرأة من وجهة نظر طلبة جامعة القدس. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية.جامعة الكوفه.مج (1).ع (173)، ص ص 446- 498.
الشرع، سحر يوسف و قازان، عبد الله محمد. (2017). العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية وأشكاله ومرتكزاته الجندرية. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية.عمادة البحث العلمي.الجامعة الأردنية.مج (44).ع (3)، ص ص 21- 37.
الطملاوي، منال محمد محروس. (2013). مظاهر العنف ضد المرأة وتصور مقترح من منظور خدمة الجماعة لمواجهتها. المؤتمر العلمي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية.جامعة حلوان. الخدمة الاجتماعية وتطوير الغشوانيات.مج (5)، ص ص 1933- 2024.
العالمية، منظمة الصحة. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة. تم الاسترداد من 9241545615/2002_ara.pdf
العثمان، عبير. (2017). أثر إدارة مخاطر المشاريع الانشائيةعلى الأداء."دراسة ميدانية في الأمانة العامة للأوقاف بدولةالكويت".رسالة دكتوراه غير منشورة. الأردن.عمان: جامعة العلوم الاسلامية العالمية.
العربية، مجمع اللغة. (1994). المعجم الوجيز. جمهورية مصر العربية.
العربية، هيئة الأمم المتحد للمرأة في الدول. (2015). أسئلة متكررة.أنواع العنف ضد النساء والفتيات. تم الاسترداد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية: https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence
العواودة، أمل سالم. (2009). العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي. الأردن.عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
القرشي، ماجد بن عبد العزيز. (2009). العنف الأسري ضد المرأة.دراسة فقهية تطبيقية.رسالة ماجستير غير منشورة. السعودية: قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء.جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
المتحدة، الأمم. (2006). تقرير الأمين العام.دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة.الدورة الحادية والستون (61). الجمعية العامة. الأمم المتحدة.
المتحدة، الأمم. (2017). بالأرقام تعرف على حجم العنف ضد المرأة في العالم. يورونيوز. تم الاسترداد من https://arabic.euronews.com/2017/11/24
المجالي، سميح زايد. (2018). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني. مجلة مؤته للبحوث والدراسات.سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية.جامعة مؤته الأردن.مج 33.ع 1، ص ص 237-288.
المساعد، نورة بنت فرج. (2018). العنف ضد الفتيات.دراسة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز.كلية الآداب والعلوم الانسانية.مج (27).ع (2)، ص ص 93-123.
المهدلي، محمد محمود. (2001). ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
بدوي، عبد الرحمن بن عبدالله بن على. (ابريل, 2017). العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي. دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض. مج (1). ع (173). مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر، ص ص 446- 499.
بربري، سحر حساني. (2013). التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية.تحليل مضمون لبوابة الأهرام الالكترونية في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيه 2013. مجلة بحوث الشرق الأوسط.جامعة عين شمس.ع 34، ص ص 797-836.
بوزينة، آمنة أحمدي. (2019). الضمانات الدولية والإقليمية لمكافحة العنف ضد المرأة. مجلة دراسات وأبحاث.جامعة الجلفة.مج (11).ع (2)، ص ص 419- 437.
جنيف، منظمة الصحة العالمية. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة. المكتب الإقليمي لشرق الأوسط.القاهرة.

حلمي، إجلال إسماعيل. (1999). العنف الأسري. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
حمزة، أحمد ابراهيم. (2013). تقويم المشروعات الاجتماعية. المملكة العربية السعودية. الدمام: مكتبة المتنبي.
خليفة، محروس محمد. (1992). دليل تحليلي لإدارة المؤسسات الاجتماعية. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
رزق، بسام السيد. (يناير, 2017). برنامج مقترح من منظور العلاج المتمركز حول العميل في خدمة الفرد لتنمية مهارات توكيد الذات للزوجة المعنفة. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. مج (2). ع (57)، ص ص 379-438.
رمزي، ناهد، و سلطان، عادل. (يناير, 2000). العنف ضد المرأة.دراسة عاملية مقارنة. المجلة الاجتماعية القومية.المركز القومي للبحوث الاجتناعية والجنائية بالقاهرة.مج (37).ع (1)، ص ص 1- 28.
سعد، ربا عنان. (2015). العنف ضد المرأةفي مكان العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة جنين.رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس.فلسطين: كلية الدراسات العليا.جامعة النجاح الوطنية.
سلامة، لقاء سمير، اللبان، شريف درويش، القليني، فاطمة يوسف، و ملك، نبيلة تاجر خير الله. (2020). العنف ضد المرأة كما تعرضه الصحف الإلكترونية. مجلة البحث العلمي في الآداب.كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.جامعة عين شمس.مج (2). ع (21)، ص ص 397- 420.
سلطان، راندا يوسف محمد، راشد، محمد جمال الدين، هلال، سامية عبد السميع و أحمد، مصطفى حمدي. (2015). العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط. مجلة قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي.كلية الزراعة.جامعة أسيوط.ع (6)، ص ص 143-160.
صليب، جميل. (1982). المعجم الفلسفي.ج2. لبنان.بيروت: دار الكتاب اللبناني.
عبد الرحمن، سيف الدين داؤود. (2001). تصميم مشروعات التنمية المستدامة.ط1. السودان.الخرطوم: شركة كسلا للطباعة والنشر.
عبد العزيز، نفيسة ابراهيم. (2010). التنبؤ بالعنف ضد المرأة في ضوء بعض المتغيرات النفسية. المؤتمر الخامس عشر.الارشاد الأسري وتنمية المجتمع نحو آفاق ارشادية رحبة، ص ص 71- 115.
عبد المجيد، محمد سعيد. (سبتمبر, 2015). دراسة الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف ضد المرأة. حوليات آداب عين شمس.كلية الآداب.جامعة عين شمس.مج (43)، ص ص 121- 168.
عز الدين، ابراهيم. (يونيو, 2015). اسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحسين نوعية الحياة لدى المرأة المعنفة أسرياً. مجلة الخدمة الاجتماعية.الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص ص 15-59.
علي، رشا على محمد. (2011). العنف ضد المرأة في المجتمع المصري.رسالة دكتوراه غير منشورة. مصر: معهد الدراسات والبحوث الاحصائية.قسم الاحصاء الحيوي والسكاني.جامعة القاهرة.
قنديل، فايز زكي. (1996). الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمةالاجتماعية. القاهرة: مطبعة الموسكي.
كامل، سلوى ابراهيم، ماجد، وفاء أحمد، يوسف، منال فؤاد، غالب، سامية جورج، و سعد، أحلام محمد. (يوليو, 2017). العنف ضد المرأة والتكلفة الاقتصادية الناتجة عنه. مجلة بحوث ودراسات السكان. ع (94). الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. مركز الأبحاث والدراسات السكانية. مصر، ص ص 23- 43.
كريم، حمزة عبد المطلب.(يناير, 2016). ظاهرة العنف ضد المرأة الأردنية دوافعها وسبل مواجهتها. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية.المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.مج(2). ع(9)، ص ص 17- 77.
كريم، فاطمة زهير عبد الوكيل. (يونيو, 2018). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الرجال مناهضة العنف ضد المرأة. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. مج (2). ع (60)، ص ص 385- 430.
كشرود، زهرة. (2017). العنف الممارس ضد الزوجة من قبل الشريك. مجلة الحكمة. مؤسسة الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر. مج (2). ع (11)، ص ص 307-328.
محافظة، محمد عبد الكريم، و العواودة، أمل سالم. (2011). العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة فيالمجتمع الأردني. مجلة العلوم الاجتماعية.جامعة الكويت.مج (39). ع (1)، ص ص 92- 123.
محمد، أمال فؤاد و عبد الله، غادة مصطفى. (2004). العنف ضد المرأة. الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء. مركز الأبحاث والدراسات السكانية. ع (69)، ص ص 32- 65.
محمد، محمد سعد محمد. (ابريل, 2012). العنف ضد المرأة في أماكن العمل. مجلة دراسات عربية. رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية. مج (11). ع (2)، ص ص 335- 364.
محمود، سمير يونس، و محمد، فضيلة عرفات. (2016). ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع العراقي أسبابها وأشكالها ومصدرها وآثارها والحلول المقترحة للحد منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية. الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية. ع (121)، ص ص 530- 603.
هاشم، محمد عبد المنعم. (1995). تقويم المدخلات والمخرجات. القاهرة: المعهد المصري لتقويم البرامج.

المراجع الأجنبية

Akyuz, A., Sahiner, G., & Bakir, B. (2008, February 29). Marital violence:Is it a factor affecting the reproductive health status of women. *Springs Sience&Business Media.Vol. 23*, pp. 437- 445.

Alqahtani, G. (2019). *Violence against women in the name of honor.The case of Jordan.* Washington: American University.

Bank, T. W. (Last Updated.Sep.25.2019). *Gender- Based violence (Violence against women and girl.* The World Bank.

Barker, R. L. (1999). *The Social Work Dictionary.4th Edition.* Washington DC: NASW.

Bentley, A. B. (2019). *Beyond Black and Blue.Intirnate partner violence as a form of family violence against women and common mental disorders in Mumbai informal settlements.Ph.D.* United States.England: University of colleg Londan.

Bernal, E. C. (2009). *Family violence under a multicultural perspective in Colombia.Ph.D.* U.S.A.: University of Nebraska.

Blance, M. L. (2009). *Men`s Participation in violence prevention efforts: A qualitative study of men`s involvement in violence against women initatives in new Brunswick.Master of social work.* Canada: Carlto University.

Burrell, S. R. (2019). *Engaging men and Bovs in the prevention of men`s violence against women in England.Ph.D.* England: University of Durham (U.K.).

Dave, A. (2013, october 16). Strategie alliance. A way forward for violence against women. A case for the special cells. *Tata Institute of Social sciences.India.Mumbai.vol.19. I. 10*, pp. 1203- 1223.

Grinnell, i. M. (2005). *Social Work Research and Evaluation.* New York: Oxford University Press.

GÜL, S. S. (2013, May- June). The role of the state in protecting women against domestic violence and women`s shelters in Turkey. *Women`s studies international forum.Vol. 38.I. 3*, pp. 107- 116.

Javier, F., & Trueba, I. (2011). Concept of Project:Learning Lessons. *Selected Proceedings from the 15th International Congress on Project Engineering* (p. 39: 47). Madrid.Huesca: Fundación General de la Universidad Politécnica de Madrid.

Labuschagne, C., & Brent, A. C. (February.2005, February). "Sustainable Project Life Cycle Management: The Need to Integrate Life Cycle in the Manufacturing Sector". *Journalof Project Management.23(2)*, 159: 168.

Laskovtsov, A. (2020). *Navigating the manosphere.An examination of the incel movement`s attitudes of sexual aggression and violence against women.Degree of Master.* United States: Eastern Kentucky University.

Mackey, E. C. (2017). *Law 348: the struggle to end violence against women in Bolivia.Degree Master.* San Diego state University.

Martinez, L. K. (2020). *# Ni Una Menos.Policy Approaches to gender_ Based violence in central America.Degree Master.* Los Angeles: University of California.

Mazza, J., & Overstreet, S. (2003). An ecological-transactional understanding of community violence.Theoretical perspectives. ***School Psychology Quarterly.Vol. 18(1)*****, 66- 87. Retrieved from https://doi.org/10.1521/scpq.18.1.66.20874**

Miarhi, T., & Chief, L. E. (2008). ***Encyclopedia of Social Work. 20th Edition. Volume 1.*** **N.Y.: Oxford University Press.**

Organization, W. H. (2005). ***Addressing violence against women and achieving the millenum development goals.*** **Geneva.Switzerland: Department of gender.Women and health family and community health.**

Sanz- Barbero, B., Natalia, B., & Vives- Cases, C. (9 Octoper 2019). Prevalence, Associated factors andhealth impact of intimate partner violence against women in different life stages. ***Plos ONE.VoL. 14. I. 10*****, 1- 12. Retrieved from https://doi.org/10.1371/journal.pone.0221049**

Sewell, C. (2018). ***Gender Inequality, Intersectionality and violence againstwomen.Anational and state_ Level analysis of violence against women trends.Ph.D.*** **Saint Louis: University of Missouri.**

United Nations . (2005). ***Rights Into Action.UNFPA Implements Human Rights-Approach.*** **United Nations Population Fund.**

Webster Seventh. (1999). ***The new International Webster's Comperehensive Dictionary.*** **N.Y.: Germain Company.**

Webster's. (1981). ***New Collegiate Dictionry.*** **U.S.A.: Marrian Company.**

Webster's Deluxe Dictionary. (1979). ***Second (9) Edition.*** **New York: Simon& Schuster.**

Zarzour, N. (2019). ***Attitudes of Jordanian women towards interpersonal violence against women and Help_ Seeking preferences.Ph.D.*** **Jordanian: Wayne State University.**

Zwikael, O., & Ahn, M. (August.2011). The Effectiveness of risk management. ***Society for Risk Analysis in An International Journal. https://doi.org/10.1111/j.1539-6924.2010.01470.x*****, 25: 37.**